World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية
روما، 18-22 يونيو/حزيران 2018

التوزيع:عام
التاريخ: 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2018
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 14 من جدول الأعمال
WFP/EB.A/2018/14
ملخص أعمال الدورة السنوية
للمجلس التنفيذي لعام 2018

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

ملخص أعمال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2018

جدول المحتويات

الصفحة

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة

2018/EB.A/1 ملاحظات افتتاحية للمدير التنفيذي، وملاحظات صاحبة السمو الملكي الأميرة هيا بنت الحسين، رسولة الأمم المتحدة للسلام، ورئيسة المدينة العالمية للخدمات الإنسانية 4

حوار رفيع المستوى عن منطقة الساحل 6

الجزء الخاص بتكريم السيد William Lacy Swing، المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة 7

التقارير السنوية

2018/EB.A/2 تقرير الأداء السنوي لعام 2017 8

2018/EB.A/3 التقرير السنوي لمكتب الأخلاقيات لعام 2017 9

2018/EB.A/4 التقرير السنوي لمكتب أمين المظالم لعام 2016 10

الجولة الثانية من الحوار والتحديث بشأن تقرير الأمين العام عن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 10

قضايا السياسات

2018/EB.A/5 إطار الرقابة في **البرنامج** 12

2018/EB.A/6 تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة 13

2018/EB.A/7 تحديث عن دور **البرنامج** في الاستجابة الإنسانية الجماعية 14

تحديث عن سياسة المساواة بين الجنسين (2015-2020) 15

مسائل الموارد والمالية والميزانية

2018/EB.A/12 التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات 15

2018/EB.A/13 التقرير السنوي للمفتش العام ومذكرة من المدير التنفيذي بشأنه 16

2018/EB.A/14	استخدام احتياطي حساب تسوية دعم البرامج والإدارة	17
2018/EB.A/15	تقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في **البرنامج** (1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2017)	17
2018/EB.A/16	تحديث عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 244/70 بشأن رفع السن الإلزامية لإنهاء خدمة موظفي **البرنامج**	18
2018/EB.A/17	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2017	18
2018/EB.A/18	تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الخسائر المتعلقة بالأغذية، ورد الإدارة عليه	19
2018/EB.A/19	تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن زيادة الموارد وخفضها في عمليات الطوارئ، ورد الإدارة عليه	19
2018/EB.A/20	تقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي	20

تقارير التقييم

2018/EB.A/21	تقرير التقييم السنوي لعام 2017، ورد الإدارة عليه	21
2018/EB.A/22	تقرير موجز عن تقييم سياسة الحماية الإنسانية (2012-2017)، ورد الإدارة عليه	22
2018/EB.A/23	تقرير موجز عن تقييم سياستي **البرنامج** بشأن المبادئ الإنسانية وسبل وصول المساعدات في الفترة 2004-2017، ورد الإدارة عليه	22
2018/EB.A/24	حالة تنفيذ توصيات التقييم	23
	تحديث عن شراء الأغذية	24
	تقرير شفوي عن الزيارة الميدانية للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي	24
	تقرير شفوي عن الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي	25

المسائل التشغيلية

	الحافظة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ	**25**
2018/EB.A/8	الخطة الاستراتيجية القطرية لأفغانستان (2018-2022)	26
2018/EB.A/9	الخطة الاستراتيجية القطرية للفلبين (2018-2023)	26
2018/EB.A/10	تحديث شامل عن الخطة الاستراتيجية القطرية لميانمار (2018-2022)	27

الحافظة الإقليمية لغرب أفريقيا

2018/EB.A/25	تقرير موجز عن تقييم الحافظة القطرية لجمهورية أفريقيا الوسطى (2012 – منتصف 2017)، ورد الإدارة عليه	28

الحافظة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى

2018/EB.A/26	الخطة الاستراتيجية القطرية لمصر (2018-2023)	30

الحافظة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

2018/EB.A/27 الخطة الاستراتيجية القطرية لدولة بوليفيا المتعددة القوميات (2018-2022) 32

الحافظة الإقليمية لشرق ووسط أفريقيا

2018/EB.A/28 الخطة الاستراتيجية القطرية لكينيا (2018-2023) 33

الحافظة الإقليمية للجنوب الأفريقي

مسائل التسيير والإدارة

كلمة الهيئات الممثلة للموظفين أمام المجلس 34

تحديث عن المضايقات والتحرش الجنسي، وإساءة استخدام السلطة، والتمييز 35

الملحق الأول القرارات والتوصيات 37

الملحق الثاني جدول الأعمال 44

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة

ملاحظات افتتاحية للمدير التنفيذي، وملاحظات صاحبة السمو الملكي الأميرة هيا بنت الحسين، رسولة الأمم المتحدة للسلام، ورئيسة المدينة العالمية للخدمات الإنسانية (2018/EB.A/1)

1- في إطار البند 3 من جدول الأعمال، استمع المجلس التنفيذي إلى ملاحظات المدير التنفيذي، وملاحظات صاحبة السمو الملكي الأميرة هيا بنت الحسين من الأردن، رسولة الأمم المتحدة للسلام ورئيسة المدينة العالمية للخدمات الإنسانية. ثم أدلى ممثلو القوائم الإقليمية وفرادى الدول الأعضاء ببيانات بشأن المسائل المدرجة في جدول أعمال الدورة الحالية.

2- وبعد أن أعرب المدير التنفيذي عن ترحيبه الحار بالضيوف رفيعي المستوى، استعرض التطورات منذ توليه منصبه وتوقعاته للمستقبل. وبعد أن أشار إلى أن العالم يواجه عددا من الأزمات الإنسانية الناتجة عن النزاعات، وتغير المناخ، أثنى على المجلس الذي اتحد في تصديه لهذه الأزمات، وهو ما يُعبِّر عن روح العمل الجماعي المتنامي الذي تقوم به الأمانة. فقد نجح **البرنامج** إلى حد كبير في الاستجابة لهذه الأزمات، ولكن لكي يكون أثره دائما، فإنه سيحتاج إلى الاحتفاظ بأسبقيته في الاستجابة لحالات الطوارئ، وتعزيز التنمية المستدامة بشقيها الإنساني والإنمائي. وهذا سوف يتطلب من **البرنامج** الحفاظ على قدرته البشرية والتقنية على حدٍ سواء، والاستجابة بصورة فورية لحالات الطوارئ؛ والمضي قُدما وبسرعة في التحول الرقمي؛ وتبسيط الكفاءة وزيادتها؛ وتعزيز الشراكات مع الجهات المانحة التقليدية والجديدة، ومع القطاع الخاص.

3- وقال إنه تم إحراز تقدم ممتاز في عمل **البرنامج** لزيادة التحول الرقمي. فقد تم تعزيز إدارة البيانات والأمن عن طريق التسجيل الرقمي، ويجري تحديث بطاقات التحويل القائم على النقد لتغطية أنشطة مثل الرعاية الصحية. واستمر العمل مع شركاء تجاريين رئيسيين لتطوير النُظم الرقمية وتوسيعها كي تشمل عمليات مثل الحصول على البيانات بواسطة طائرات بدون طيار، وعن طريق السواتل في حالات الطوارئ، تحقيقا لهدف عام وهو زيادة الكفاءة، وبالتالي إنقاذ الأرواح وتعزيز التنمية، مع ضمان أمن البيانات، ومن ثم حقوق الخصوصية لجميع الأطراف المعنية. وكانت هناك إمكانية كبيرة لتحقيق وفورات مالية من التحول الرقمي، ويمكن أن يزيد من قدرة **البرنامج** على الوصول إلى مناطق كان يتعذَّر الوصول إليها من قبل، مما يمكِّنه من إنقاذ المزيد من الأرواح. وبعد أن أشار المدير التنفيذي إلى أن التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها قد بلغ أعلى مستوياته، أكد على أنه يجب على **البرنامج** الحفاظ على مراكزه اللوجستية، وشبكات التوزيع الخاصة به لضمان قدرته على الاستجابة لحالات الطوارئ، وقدرته على تقديم الدعم اللوجستي إلى وكالات أخرى.

4- وعموما، فإن **البرنامج** يحتاج إلى المزيد من الموارد للوفاء بالتزاماته المتزايدة، وتحسين رفاه وسلامة موظفيه البالغ عددهم 000 16 موظف؛ وسوف تكون المساهمات المتعددة السنوات وغير المقيَّدة موضع ترحيب خاص، كما هو الحال دائما. ولضمان ثقة الجهات المانحة في استخدام المساهمات على الوجه الصحيح، ولا سيما أن التحويلات القائمة على النقد يمكن أن تصل إلى ملياري دولار أمريكي في عام 2018، أنشأ **البرنامج** شُعبة لإدارة المخاطر المؤسسية. وكجزء من سياساته لدعم الموظفين الميدانيين والإداريين، اعتمد **البرنامج** نهجا بعدم التسامح مطلقا إزاء التحرش الجنسي وإساءة استخدام السلطة، وخصص 3.9 ملايين دولار أمريكي لتعيين موظفين في هذا المجال. وسوف يحرص **البرنامج** على المساواة بين الجنسين، ويعزز الاحترام والقيم الصحيحة في جميع عملياته.

5- وفيما يتعلق بالشراكات، شدد المدير التنفيذي على ضرورة الحفاظ على ثقة الجهات المانحة والشركاء بهدف زيادة المساهمات، ولا سيما من الأموال غير المخصصة. وعلاوة على ذلك، فإنه من الأمور الحيوية زيادة دور القطاع الخاص، ليس فقط كمصدر للمساهمات، وإنما كمشارك نشط في التنفيذ؛ فبدون الإدماج الفعال للقطاع الخاص، سوف يكون من المستحيل تحقيق القضاء على الجوع، ويتعيَّن تشجيع القطاع الخاص على أن يتولى زمام الجهود المبذولة للقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة. وسوف يقوم **البرنامج** ببذل الجهود الرامية إلى تحقيق ذلك في الأشهر القادمة.

6- ومع تزايد عدد الجوعى، فإن من الواضح أن الوكالات الإنسانية لم تسلك المسار الصحيح للقضاء على الجوع. فكان يتعين تطويع النُهج بغية تغيير الحياة فضلا عن إنقاذ الأرواح: وسوف يكون الهدف هو تعزيز التنمية المستدامة، وبالتالي وقف محركات الجوع، مثل التطرف والنزاع، فكل دولار ينفق من أجل الاستجابة لحالة طوارئ، ينبغي أن يساهم أيضا في التنمية المستدامة.

ومن المهم تشجيع قيادة **البرنامج** في مثل هذه النُهج، وإظهار إنجازات الأمم المتحدة، مثلا، لتحسين إدارة مستجمعات المياه من أجل تثبيت إمدادات المياه. وتوجد لدى جميع المشروعات من بدايتها استراتيجيات واضحة للخروج. وسوف يعتمد النجاح على زيادة التعاون بصورة أكثر رسوخا فيما بين الوكالات، والذي سيصبح حقيقة ملموسة نتيجة لإصلاحات الأمم المتحدة. فقد كان التعاون والكفاءة والابتكار والقضاء على النزاعات من بين العوامل الحاسمة.

7- وأشارت صاحبة السمو الملكي إلى تجربتها الأخيرة بعد زيارة المناطق المتضررة، وقدمت تفاصيل صارخة عن النتائج الرهيبة التي عانى منها أولئك الذين فروا من النزاع، بما في ذلك العنف الجنسي، وغيره من أشكال العنف التي نالت من سلامة المرأة وكرامتها في مناطق اللاجئين. فقد كان الخطر، والجوع، والعطش، وحتى الموت، من بين الحقائق التي تجسد واقعهم اليومي.

8- ولاحظت أن **البرنامج** ومفوضية شؤون اللاجئين هما الوكالتان الأكثر فعالية في التعامل مع الجوع والفقر والهجرة، ولا سيما في حالات الطوارئ المتعلقة بالنزاعات الممتدة – وهو ما يحد من إنتاج الأغذية والتماسك الاجتماعي، ويؤدى بالتالي إلى تحويل الموارد بعيدا عن التنمية. وبدأ نطاق المساعدة الإنسانية يتغيَّر تدريجيا مع ظهور بلدان مثل البرازيل، والصين، والقطاع الخاص، وحتى الجهات العسكرية الوطنية قد زادت من مساهماتها في المساعدة الإنمائية.

9- وبصورة عامة، أخذت التبرعات الإنسانية تتزايد ببطء، بحيث أعطت العمليات أهمية أكبر للاستدامة، غير أن نسبة الموارد الوطنية الملتزمة بالمساعدة بدأت تنخفض في بعض الحالات، وأصبح موقف الجهات المانحة غير واضح بشكل متزايد. وينبغي أن يواصل **البرنامج** التركيز على مَواطن قوته مثل برامج التغذية المدرسية، التي ساعدت على معالجة الأسباب الجذرية للتطرف والعنف، وترسيخ نماذج جديدة للنشاط الإنساني من أجل تعزيز السلام والأمل، واستئصال الفساد، والبيروقراطية والأعمال العدوانية، والتنافس على الموارد والقروض. ومن الأمور الحاسمة أيضا أن تظل التنمية تحتل مرتبة الأولوية باعتبارها الوسيلة العملية الوحيدة لتحقيق السلام الذي يحتاج إلى حلول مبتكرة وجذرية. وعلاوة على ذلك، فإن هناك حاجة مُلحة إلى نظام وحيد متكامل لتتبع تدفقات المعونة من جميع المصادر، وإدارة البيانات، مثل تلك التي طورتها المدينة العالمية للخدمات الإنسانية بالتعاون مع **البرنامج**.

10- وأجمع أعضاء المجلس التنفيذي على الترحيب بالملاحظات التي أبدتها صاحبة السمو الملكي والمدير التنفيذي، والإشادة بشجاعة والتزام موظفي **البرنامج** في الميدان لمواجهة التحديات التي تضمَّنت انتهاكات للقانون الدولي. وكانت هناك إشادة على وجه الخصوص بقدرة المدير التنفيذي وحماسه وجهوده الناجحة من أجل زيادة مساهمات **البرنامج**، وإبراز صورته.

11- وقال متحدثون إن هناك حاجة إلى تمويل متعدد السنوات وغير مخصص لإعطاء **البرنامج** المرونة اللازمة من أجل معالجة الطائفة الكاملة من الاحتياجات القصيرة الأجل والطويلة الأجل. كما أوصوا بتطوير خارطة الطريق المتكاملة، والسياسات المؤسسية الأخرى، والخطط الاستراتيجية القطرية، وتطوير أنشطة الاستجابة لحالات الطوارئ والأنشطة الإنمائية بصورة شاملة من أجل تعظيم الكفاءة، والحد من مخاطر الازدواجية، وتحقيق أقصى استفادة من الفرص المتاحة لمعالجة آثار تغيُّر المناخ، بالتعاون مع الحكومات والشركاء. وفي هذا السياق، أعربوا عن تشجيعهم لزيادة استخدام التحويلات القائمة على النقد، مع إيلاء الاهتمام الواجب لتعزيز الحماية الاجتماعية، وأيدوا بقوة تركيز المدير التنفيذي على تغيير الحياة فضلا عن إنقاذ الأرواح. وسوف يكون تعزيز مبادرات السلام من بين العوامل الأساسية في هذا السياق، كما أن الخطط الاستراتيجية القطرية سوف تزيد من فعالية عمل **البرنامج** في مجال الترابط بين السلام والتنمية؛ وسوف يلزم إجراء تقديرات مُحسنة للاحتياجات من أجل تعظيم فعالية الخطط الاستراتيجية القطرية، كما سيلزم وجود ضوابط داخلية قوية، وتقديم تقارير لضمان الشفافية.

12- وأشاد المجلس بسياسات **البرنامج** المعززة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، ولا سيما عدم التسامح مطلقا مع التحرش الجنسي وإساءة استخدام السلطة، غير أنه نصح بضرورة تنفيذ هذه السياسات بصورة كاملة ومتجردة، وهو الأمر الذي سوف يحتاج إلى تدريب. وينبغي أن يشجع **البرنامج** تعليم الفتيات، كلما أمكن، وينبغي أن يواصل الاعتراف بأن النساء والفتيات يعانين من الأزمات بشكل غير متناسب. ويعد التعاون المتعدد القطاعات في العمليات الإقليمية من الأمور الضرورية لضمان إيلاء الاهتمام الواجب لتحقيق المساواة بين الجنسين، وسوف تكون قيادة **البرنامج** أساسية في هذا الصدد.

13- وشدد متحدثون على حجم الأزمات الحالية، مشيرين على وجه الخصوص إلى فجوة التمويل التي بلغت 3 مليارات دولار أمريكي، وحثوا الجهات المانحة على زيادة دعمهم حتى يتسنى توسيع نطاق البرامج الناجحة مثل الوجبات المدرسية التي تقيم روابط مع صغار المزارعين، مما يؤدي إلى تعزيز التغذية والترابط الاجتماعي على المدى الطويل. وأقر أعضاء المجلس التزام **البرنامج** بتوسيع شبكة المانحين.

14- واعترافا بأن الاتجاهات الحالية تشير إلى عدم تحقيق القضاء على الجوع، قال أعضاء المجلس إنه ينبغي **للبرنامج** إدارة موارده لمنع استنزافها، واحتواء المخاطر في العمليات الميدانية. فمن الضروري تعظيم فعالية التكاليف، واستخدام الابتكارات مثل تكنولوجيا سلسلة المراحل، وأكدوا من جديد الحاجة إلى مساهمات غير مخصصة حتى يتسنى تنفيذ مثل هذه العمليات. وأعرب الأعضاء عن قلقهم من تقييد وصول المساعدات الإنسانية، وتضاؤل احترام المبادئ الإنسانية والقانون الإنساني، وفي هذا السياق، شددوا على أنه ينبغي للخطط الاستراتيجية القطرية ذات الصلة أن تشجِّع على عودة اللاجئين.

15- وبعد الإشارة إلى أن النزاع وتغيُّر المناخ يمثلان محركين رئيسيين للأزمات، قال أعضاء المجلس إن التمويل الكامل ضروري لمعالجة القضايا الناتجة عن ذلك، وأعربوا عن قلقهم لأن التخصيص يواصل تقييد العمليات؛ وحثوا الجهات المانحة على النظر في تقديم المزيد من الالتزامات المتعددة السنوات، وخاصة من أجل سد الفجوة بين التنمية والعمل الإنساني، وتمكين **البرنامج** من تحسين نفقاته لتلبية الاحتياجات المحدَّدة مثل حماية البيانات المخزونة رقميا في نُظم إلكترونية متوافقة، تماشيا مع جهود إصلاح الأمم المتحدة.

16- وشكر المدير التنفيذي المجلس على ملاحظاته، وتعهد بالتركيز على الحد من فجوات التمويل ومشاكل وصول المساعدات الإنسانية، والترابط الثلاثي بين السلام والعمل الإنساني والتنمية. وقال إنه سوف يتم إنفاق المساهمات بشكل فعال، وتحديد أوجه إنفاقها لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والشفافية في النُظم الرقمية المتقدِّمة الخاصة **بالبرنامج**. وشدَّد مرة أخرى على التزامه بإنقاذ الأرواح وتغيير الحياة.

حوار رفيع المستوى عن منطقة الساحل

17- افتتح المدير التنفيذي الجزء الرفيع المستوى بشأن منطقة الساحل، مشيرا إلى أن **البرنامج** يعمل بصورة وثيقة مع حكومة النيجر للحد من الجوع وسوء التغذية في هذه البلد. وقد أعلن **البرنامج** مؤخرا عن حالة طوارئ في منطقة الساحل من المستوى 3 من أجل حشد موارد إضافية لهذه المنطقة التي واجهت تهديدات كبيرة تتعلق بالأمن والأمن الغذائي.

18- وقدَّم رئيس جمهورية النيجر لمحة عامة عن المبادرات الجارية في النيجر ومنطقة الساحل لمعالجة انعدام الأمن الغذائي وبناء الصمود. وتحدث أيضا بوصفه رئيسا لمجموعة دول الساحل الخمس، التي كرست نفسها لتحقيق السلام في هذه المنطقة.

19- وتناول البرنامج المعنون "النيجيريون يطعمون النيجيريين" (3N)، الذي استُهل في عام 2011، والذي جمع بين مبادرات تهدف لتعزيز التنويع الزراعي والرعوي، ودعم الإمداد المنتظم للأسواق بالمنتجات الزراعية، وبناء الصمود في مواجهة آثار تغيُّر المناخ والصدمات الأخرى؛ ومعالجة سوء التغذية من خلال تعزيز شبكة الرعاية الصحية ونظم الرقابة. وقد حظي هذا البرنامج باعتراف منظمة الأغذية والزراعة ومنظمات أخرى بإنجازاته. فلم تحدث أي مجاعة في النيجر منذ عام 2011. وزاد الناتج المحلي الإجمالي الزراعي بنسبة 9 في المائة خلال هذه الفترة. وتم إحراز تقدم نحو تحقيق الهدفين 1 و7 من الأهداف الإنمائية للألفية، وتخفيض عدد النيجريين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي إلى النصف.

20- وقال إن الفقر في النيجر فقر ريفي: إذ يعيش ثلاثة من كل أربعة فقراء في المناطق الريفية. وقد انخفض معدل الفقر من 63 في المائة في عام 2011 إلى 44 في المائة في عام 2016، وكان هدف الحكومة الحالي هو وصول هذه النسبة إلى 31 في المائة. ولم يكن التقدم سريعا في مناطق أخرى بسبب نقص التمويل. وكان هناك الكثير الذي يجب عمله في مجالات إدارة المياه، وتحسين التربة، والمستلزمات الزراعية.

21- وأكد رئيس النيجر أن البرنامج 3N يُعد حيويا أيضا في مكافحة الهجرة غير الشرعية والإرهاب، وأنه يتصدى لآثار تغيُّر المناخ. وأشار أيضا إلى أن الاستجابة لحالات الطوارئ كانت أكثر تكلفة من الاستثمار في التحسينات الهيكلية، ومؤكدا أن الوقاية تعد بلا شك أفضل أسلوب للعمل.

22- ثم استعرض عمل **البرنامج** في النيجر، حيث عملت هذه المنظمة بنشاط منذ عام 1968. فما بين أنشطته الأوَّلية في مجال التغذية المدرسية والاستجابة لحالات الطوارئ، يقوم **البرنامج** حاليا باتباع نهج أصحاب المصلحة العديدين في هذا المجال، مستكملا أعماله بدراسات مبتكرة عن تكلفة الجوع، والزراعة الذكية مناخيا وغيرها من التطورات.

23- وقال إن العنف المرتبط بجماعة بوكو حرام أدى إلى نزوح الآلاف من الأشخاص، ولا سيما في منطقة ديفا. وكانت الحدود مع مالي غير مستقرة أيضا بشكل متزايد. وحتى في هذه المناطق المتضررة من النزاع، كان **البرنامج** يقدِّم المساعدات الغذائية لضحايا النزاع، واللاجئين، والسكان المضيفين.

24- ويجري العمل لبناء صمود المزارعين، وتحسين التغذية والتعليم، وكل ذلك سوف يساعد على الانتقال الديمقراطي لهذا البلد.

25- وقد اتسع التعاون بين **البرنامج** وحكومة النيجر في عام 2017 مع الاستعراض الاستراتيجي الوطني لهذا البلد. وقد شرعت الحكومة في خطة لعام 2018 من أجل تحسين فرص الوصول إلى الفئات الأضعف، وضمان توفير الأعلاف للماشية، وبناء الصمود، والحد من الأمراض والوفيات المرتبطة بسوء التغذية. وقد سعى الجانبان إلى مساعدة قرابة

1 624 000 شخص من الضعفاء خلال موسم الجدب، بتكلفة تبلغ 300 مليون يورو.

26- وركز على العديد من العوامل المتنوعة التي تكمن وراء مَواطن الضعف في منطقة الساحل، ولكنه قال إن مجموعة البلدان الخمسة كانوا مع ذلك متفائلين بالنسبة للمستقبل: فقد تم إنشاء قوة مشتركة لمعالجة القضايا الأمنية، ويجري وضع خطة استثمار ذات أولوية لتحقيق فوائد إنمائية ملموسة لشعوب المنطقة. كما تم وضع اللمسات الأخيرة لخطة استثمار خاصة بالمناخ، وكانت النيجر تنظِّم مع الشركاء مبادرة خاصة بالاقتصاد الأخضر، والتي تسعى لتبادل أفضل الممارسات في المنطقة.

27- ورحب أعضاء المجلس بتركيز الحكومة على السعي إلى إيجاد حلول مستدامة لانعدام الأمن الغذائي، مؤيدين ما قاله رئيس النيجر عن أهمية بناء الصمود، والاعتراف بالعلاقة بين الأمن الغذائي والسلام. وطالب أحد الأعضاء رئيس النيجر بتسليط الضوء على أهم ثلاث قضايا تواجه بلده. وأشار آخرون إلى أهمية تمكين المرأة من تحقيق الأهداف الإنمائية.

28- وردا على ذلك، أشار رئيس النيجر إلى العلاقة بين الفقر والهجرة والإرهاب، قائلا إن الهجرة في كثير من البلدان الإفريقية الأخرى يغذيها شباب يفرون من الفقر الريفي. وكانت مجموعة بلدان الساحل الخمسة تعالج الإرهاب وانعدام الأمن الغذائي في المقام الأول عن طريق حلول عسكرية، غير أن الإجابة على المدى الأطول تكمن في تحسين الأمن الغذائي والحد من الفقر.

29- وكانت القضايا الثلاث الأكثر إلحاحا، والتي يتعيَّن على المانحين بحثها بالنسبة للنيجر، هي دعم التحاق الفتيات بالمدارس، ومعالجة إدارة المياه لضمان تكيُّف الزراعة مع تغيُّر المناخ، ودعم المزارعين في الجهود الرامية إلى مكافحة نضوب الأراضي.

30- وأكد رئيس النيجر أن تمكين المرأة يُعد أمرا أساسيا لتحقيق الانتقال الديمقراطي في النيجر. كما تعمل الحكومة على تهيئة الظروف اللازمة لاستقلال المرأة اقتصاديا.

الجزء الخاص بتكريم السيد William Lacy Swing المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة

31- أثنى رئيس المجلس على السيد William Lacy Swing، المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة، على مسيرته الدولية الطويلة والمتنوعة والناجحة، وأعرب باسم المجلس عن إعجابه الكبير بمساهماته العديدة في السلام العالمي، ولا سيما في سياق دعم المهاجرين.

32- وأثنى المدير التنفيذي، بالنيابة عن **البرنامج**، على تفاني السيد Swing وخبرته وحكمته وتفانيه في جميع أعماله، وأعرب عن امتنانه لدعمه السخي كزميل وشريك، وخاصة توجيهاته بالنسبة للاستجابات الدولية لحالات اللاجئين التي تزداد صعوبة.

33- وبعد أن شكر السيد Swing رئيس المجلس، والمدير التنفيذي، والمجلس على الترحيب به، وجه الأنظار إلى أوجه التشابه بين **البرنامج** والمنظمة الدولية للهجرة، وكلاهما من المنظمات العالمية الميدانية التي لديها نماذج وعمليات تجارية مماثلة في العديد من المواقع التي تتسم بالتحدي. ومع وضع أوجه التشابه هذه في الاعتبار، اقترح أن تقوم هاتان الوكالتان بإضفاء الطابع الرسمي على علاقاتهما من خلال عقد اجتماعات منتظمة على مستوى رفيع لتبادل الخبرات والرؤى.

34- وأشار إلى أن العمل الإنساني يجري وسط "عاصفة مكتملة": ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى النمو المتسارع في عدد سكان العالم، فهناك حاليا مليار مهاجر من جميع الأنواع، ويبلغ مجموع تحويلاتهم السنوية 600 مليار دولار أمريكي. وشملت فئات المهاجرين العديدة عمال السخرة، والمهاجرين الاقتصاديين، والأشخاص الذين فروا من النزاع – حيث اجتذبت هذه الفئة الأخيرة بشكل خاص وكالات توظيف المهاجرين غير الشرعيين واستغلالهم. وكان الهروب من النزاع المسلح الممتد هو الدافع للعديد من المهاجرين الذين تعرضوا للاستغلال الجنسي وغير ذلك من الانتهاكات الأخرى. وكان سكان نصف الكرة الأرضية الشمالي من المسنين، في حين كان سكان نصف الكرة الأرضية الجنوبي من الشباب. وكانت الحاجة القصوى تتمثل في البحث عن فرص للعمل، غير أن التآكل الحالي لاحترام القانون الإنساني، وفقدان الثقة في الحكومات يعني أنه يلزم وضع قواعد جديدة لإدارة تدفقات المهاجرين، على الرغم من المشاعر المعادية للمهاجرين في أماكن كثيرة. فقد أوضح العدد الهائل من الوفيات على امتداد مسارات الهجرة أن السياسات الحالية ليست فعالة.

35- وتتطلب حركة المهاجرين إقامة شراكات لسد الثغرات في الموارد، وإيجاد حلول عن طريق مبادرات تعتمد على الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وهناك حاجة مُلحة لتغيير الأسلوب فيما يتعلق بالمهاجرين، وقبول التنوع، والاعتراف بمهارات وإمكانيات المهاجرين في إطار سياسات واستراتيجيات جديدة.

36- ووافق أعضاء المجلس على اقتراح السيد Swing بشأن عقد اجتماعات ثنائية بين **البرنامج** والمنظمة الدولية للهجرة. وأجمعوا على الاعتراف بقيمة مساهمات السيد Swing الرائعة في الأمم المتحدة، ودبلوماسيته التي اتسمت بها مسيرته الطويلة، ولا سيما كرئيس للمنظمة الدولية للهجرة. وقيل إن السيد Swing "قد تناول كل حدث تاريخي كبير تقريبا في السنوات الخمسين الماضية".

37- وشكر أعضاء المجلس السيد Swing على سرده للمشاكل الحالية، وتوجيهاته بشأن نُهج حلها. وأشار بعض أعضاء المجلس إلى أن أفريقيا هي المصدر الرئيسي للهجرة التي تُشكل بالفعل "هجرة الأدمغة" من أفقر البلدان. كما أشار بعض أعضاء المجلس إلى أن بلدانهم قد استفادت بشكل كبير من التنوع والإثراء الثقافي الذي جلبه المهاجرون.

38- وردا على ذلك، أعرب السيد Swing عن تقديره للترحيب الحار من جانب المجلس. وأيّد المدير التنفيذي اقتراح السيد Swing بعقد اجتماعات رفيعة المستوى مع قيادة **البرنامج**. واختتم رئيس المجلس الاجتماع بتبادل نخب تكريم السيد Swing ومسيرته الهامة.

التقارير السنوية

تقرير الأداء السنوي لعام 2017 (2018/EB.A/2**)** *(للموافقة)*

39- أشارت الأمانة إلى أن عام 2017 كان عام تحوُّل بالنسبة **للبرنامج**، حيث بدأ تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة، مع مواصلة استخدام نموذجه القائم على المشروعات في معظم البلدان. ولذلك، فقد استند التقرير إلى تحليل المعلومات في ضوء إطارين مختلفين للنتائج. فمع التوسع في تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة طوال عام 2018، وإطار النتائج المؤسسية المنقح الذي سيُعرض على المجلس في دورته العادية الثانية لعام 2018، سوف يوفّر تقرير الأداء السنوي لعام 2018 قدرا أكبر من الوضوح بشأن الروابط بين الموارد المستخدمة والنتائج المحققة.

40- وإدراكا للتقدم المحرز، والتحديات التي صودفت طوال عام 2017، رحب أعضاء المجلس بالتقدم الذي أحرزه **البرنامج** بالنسبة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المتعلقة بالهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. وقد أدت زيادة النفقات على الإغاثة، وعدد الأشخاص الذين يتلقون المساعدة، واستخدام التحويلات القائمة على النقد إلى زيادة إمكانية الحصول على الغذاء، وإلى تغيرات تحوُّلية في العديد من المجتمعات المحلية. وأشار الأعضاء إلى أن النتائج الضعيفة بالنسبة لتحقيق الهدف 17 من أهداف التنمية

المستدامة تُعزى بصورة جزئية على الأقل إلى تحديات تتعلق بالبيانات وتوافر التمويل. وحثت الأمانة على معالجة هذه القضايا. ومن بين المجالات الأخرى التي توفِّر فرصا لتحسين الأداء إدارة سلسلة الإمداد، واستخدام الابتكار والتكنولوجيا الحديثة، وجمع واستخدام بيانات عالية الجودة، وتوفير المساءلة أمام السكان المتضررين.

41- واعترافا بأن عام 2017 كان عاما تحوُّليا، أشار أعضاء المجلس إلى بعض النتائج المخيبة للآمال، بما في ذلك ما يتعلق بنوعية ومواءمة بعض الخطط الاستراتيجية القطرية.

42- وتطلع الأعضاء إلى وضع مؤشر لقياس التعامل بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، وطلبوا بأن تتضمن تقارير الأداء السنوية المقبلة مزيدا من المعلومات عن هذا التعاون على المستوى القطري. كما طلب الأعضاء تحسين الإبلاغ عن تنفيذ سياسة **البرنامج** بشأن تغيُّر المناخ؛ ودعم أنشطة بناء السلام؛ والتحويلات القائمة على النقد، بما في ذلك إجراء مقارنات عن الكفاءة، والبيانات المصنَّفة عن النقد والقسائم، ومعايير اختيار طرائق التحويل؛ والقضايا الشاملة مثل المساواة بين الجنسين وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة؛ والتمويل المركزي مقابل التمويل القطري لدائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية. وطلب بعض الأعضاء تحسين الإبلاغ عن الاعتبارات المتعلقة بالحماية. كما طلب بعض الأعضاء أيضا تصنيف جميع البيانات بين البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، وحسب الجنس والعمر، وحسب البلد، وعلى المستوى الإقليمي وعلى مستوى المقر.

43- وبعد أن لاحظ أعضاء المجلس أن الزيادة البالغة 15 في المائة في المساهمات المؤكدة كانت كلها تقريبا موجَّهة في إطار التمويل المتعدد الأطراف، أوصوا بأن تقوم الأمانة بتنقيح استراتيجية تعبئة الموارد، وتحسين التقارير عن استخدام الأموال غير المخصصة تشجيعا لتقديم مساهمات أكثر مرونة.

44- وفيما يتعلق بالقضية الأخيرة، تعتزم الأمانة إعداد تحليل لفوائد التمويل غير المخصَّص، وتدرس فرص زيادة التبرعات المقدَّمة من الحكومات المضيفة، والمصارف الدولية، والاقتصادات الناشئة. وكان العديد من النتائج المخيبة للآمال التي ذكرها أعضاء المجلس يُعزى إلى نقص البيانات التي يمكن استخلاص نتائج منها، ولا يعني ذلك بالضرورة ضعف الأداء؛ فقد صُمِّمت بعض الخطط الاستراتيجية القطرية قبل تحديد معايير الجودة، بينما تم تنفيذ معايير أخرى منذ أقل من عام. وسوف تُدرج مؤشرات أفضل للنتائج الخاصة بالهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة في إطار النتائج المؤسسية المنقح، بينما يجري في الوقت الحالي مناقشة مسودة مؤشرات مشتركة للتعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها. وسوف تُعقد في أوائل سبتمبر/أيلول مشاورات بشأن إطار النتائج المؤسسية المنقح.

45- وبناء على طلب أحد الأعضاء، تم تعديل قرار المجلس بشأن تقرير الأداء السنوي ليشمل تنقيح إطار النتائج المؤسسية.

التقرير السنوي لمكتب الأخلاقيات لعام 2017 (WFP/EB.A/2018/3) ***(للنظر)***

46- قدَّمت مديرة مكتب الأخلاقيات التقرير السنوي لمكتبها لعام 2017، والذي يتناول ولاية المكتب وهيكله ونطاقه، ويؤكد على استقلاله، وعلاقات العمل الوثيقة مع مكاتب الأخلاقيات في هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

47- ورحَّب أعضاء المجلس بالتقرير السنوي الذي يشير إلى تحسينات في السلوك الأخلاقي، مثل زيادة الإبلاغ عن الهدايا. وأشادوا بالتدريب الإلزامي عن الأخلاقيات الذي وضعه **البرنامج**، واستخدامه لمستشاري أماكن العمل المحترمين كأدوات لزيادة وعي الموظفين بالأخلاقيات التنظيمية. كما رحب بالجهود المبذولة لمواءمة سياسة **البرنامج** بشأن حماية المبلغين عن المخالفات مع ممارسات منظومة الأمم المتحدة.

48- وطلب بعض الأعضاء بيانات إضافية عن أي نقص في مُلاك الموظفين يمكن أن يعرقل عمل المكتب. ودعا آخرون المكتب إلى الإبلاغ عن التقدُّم المحرز في تحقيق الأهداف المحددة، ورصد نتائج أعماله من خلال إجراء استقصاء عن الموظفين. وحث الأعضاء مكتب الأخلاقيات أيضا على ضمان تدنية حالات التأخير في تعامله مع تقارير إساءة استخدام السلطة، وأكدوا مجددا دعمهم لنهج عدم التسامح مطلقا إزاء التحرش وسوء المعاملة بجميع أشكاله.

49- وأعربت مديرة مكتب الأخلاقيات عن تأييدها لسرعة معالجة حالات الانتهاك المبلَّغ عنها، ولكنها ذكرت أن مكتب الأخلاقيات لا يتولى عمليات التحقيق. ووافقت على الحاجة المستمرة إلى مزيد من التعليم والتوعية بالقيم المنظمة ومبادئها ومعاييرها، مشيرة إلى أن المكتب يعمل على إجراء استقصاء داخلي عن الثقافة، وسوف ينظر في كيفية تلقي تعليقات الموظفين بشأن عمل مكتب الأخلاقيات.

50- وقد بدأ العمل لتحديث سياسة حماية المبلغين عن المخالفات. وأوضحت المديرة أن جميع سياسات مكتب الأخلاقيات حديثة العهد، وأن المكتب يعتزم تحديث جميع سياساته بشكل منهجي، بما في ذلك السياسات التي تُنظِّم برنامج الإفصاح السنوي وتضارب المصالح. وقد وضع مكتب الأخلاقيات خطة استراتيجية ستقدِّم المديرة تقريرا عنها إلى المجلس في عام 2018، بما في ذلك ما يتعلق بخطط التعليم والاتصال.

التقرير السنوي لمكتب أمين المظالم لعام 2016 (2018/EB.A/4) *(للنظر)*

51- قدَّمت مديرة مكتب أمين المظالم وخدمات الوساطة تقريرها السنوي عن مكتبها لعام 2016 الذي سلط الضوء على إساءة استخدام السلطة؛ والتحرش الجنسي والعنف؛ وعدم وجود مجموعة مهارات ثابتة لقيادة **البرنامج**. وفي عام 2017، زاد عدد قضايا المكتب بنسبة 60 في المائة؛ وسيتم زيادة الموارد في عام 2018، ولكن المكتب لا يزال يفتقر إلى وجود إقليمي.

52- ورحب أعضاء المجلس بالفرصة المتاحة للتعليق على أعمال مكتب أمين المظالم، قائلين إنه على الرغم من وجود علامات تدل على التحسن – مثل ارتفاع عدد الموظفين الذين يتصلون بالمكتب – فإن **البرنامج** بحاجة إلى مواصلة العمل بالنسبة لثقافته المؤسسية. فينبغي بذل المزيد من الجهود للكشف عن حالات إساءة استخدام السلطة، والتوعية بالانتهاك الجنسي والعنف.

53- ودعا بعض الأعضاء إلى طرح أسئلة بشأن رضا الموظفين عن مكتب أمين المظالم لإدراجها في الدراسة الاستقصائية عن الموظفين. وحث أحد الأعضاء **البرنامج** على ضمان أن يكون لدى الشركاء أيضا سياسات لتعزيز البيئات الخالية من إساءة المعاملة. وشدَّد عضو آخر على أهمية معالجة حالات الإساءة المبلَّغ عنها بسرعة وحساسية قدر المستطاع.

54- وطُرح سؤال أيضا عما إذا كان مُلاك موظفي مكتب أمين المظالم كافيا لإنجاز ولايته بفعالية، وما إذا كان رد الإدارة على تقرير مكتب أمين المظالم أصبح متاحا.

55- وسلطت مديرة المكتب الضوء على نقص تمثيل الموظفين العاملين بعقود قصيرة الأجل والخبراء الاستشاريين الذين تقل احتمالات توافرهم نظرا لوضعهم الوظيفي غير المستقر. وسوف يرتفع عدد مستشاري أماكن العمل الجديرة بالاحترام إلى 140 مستشارا في العام القادم، ويجري استعراض المستشارين ودعمهم للتأكد من مهاراتهم المناسبة، وأن لديهم الوقت الكافي لأداء دورهم بفاعلية.

56- ويعمل مكتب أمين المظالم بصورة وثيقة مع مكتب الأخلاقيات، ومكتب المفتش العام، وشُعبة الموارد البشرية، ومكتب الشؤون القانونية لتحسين استجابة **البرنامج** للتقارير المتعلقة بالانتهاك، وتعزيز المهارات القيادية، وزيادة الوعي على جميع مستويات المنظمة. وسوف يتم إجراء استقصاء ثقافي في النصف الثاني من عام 2018 من أجل تحقيق فهم أفضل لطبيعة السلوك المسيء، وكيفية الاستجابة بشكل فعال للانتهاكات ومنعها.

الجولة الثانية من الحوار والتحديث بشأن تقرير الأمين العام عن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

57- أطلع نائب المدير التنفيذي المجلس على التقدم المحرز في إصلاح الأمم المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72، الذي اعتُمد في 31 مايو/أيار 2018، والآثار المترتبة عليه بالنسبة **للبرنامج**.

58- وبعد الإشارة إلى أن الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2017-2021) قد صُمِّمت لكي تتواءم مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، أوضح نائب المدير التنفيذي بعض القضايا الرئيسية التي لا يزال يتعيَّن البت فيها على مستوى منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك إمكانية تطبيق القرار على الفور، أو البدء أولا بتجربة النُظم والممارسات الجديدة في مختلف السياقات القطرية قبل إدخالها تدريجيا على نطاق الأمم المتحدة. وبالنسبة **للبرنامج**، كان من الضروري ألاّ يعوق أيٍ من الإصلاحات قدرته على الاستجابة

السريعة لحالات الطوارئ الإنسانية. ومن الأمثلة على ذلك، أنه على الرغم من الترحيب بالفرصة المتاحة لتقاسم المباني والخدمات التجارية من خلال فرق الأمم المتحدة القطرية التي تعتمد على الطلب، وتحركها الاحتياجات، سيواصل **البرنامج** استعراض وجوده القطري، ونموذجه التشغيلي في كل بلد قبل اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان سيحتفظ بمكتبه القطري أو سيعمل من خلال مكتب الفريق القطري. وفي حين تعد خطوط المسؤولية المزدوجة مسألة يقررها المجلس، فإن الأمانة ترى أنه ينبغي أن يظل مديرو **البرنامج** القطريون مسؤولين أمام المجلس التنفيذي عن النتائج والأنشطة الخاصة بكل بلد.

59- وكان تمويل التكاليف المتزايدة لنظام المنسِّق المقيم الجديد قيد المناقشة أيضا. وقد وافق المدير التنفيذي على مضاعفة مساهمة **البرنامج** في آلية تقاسم التكاليف الخاصة بهذا النظام؛ وسوف تُدرج مخصصات الزيادة في خطة الإدارة التي ستقدَّم لموافقة المجلس عليها في دورته العادية الثانية لعام 2018.

60- ومن المتوقع أن يقدِّم الأمين العام خطة تنفيذ لتطبيق النظام الجديد للمنسق المقيم وتمويله بحلول منتصف سبتمبر/أيلول. وسوف تعرض أثناء دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في فبراير/شباط أو يونيو/حزيران 2019، ونتائج المناقشات بشأن آليات التمويل، إلى جانب الاستعراضات التي ستتناول الآثار المتوقَّع أن تترتب عل إعادة تنظيم الأفرقة الإقليمية، بما في ذلك دور اللجان الاقتصادية الإقليمية. وسوف تقدَّم أثناء نفس دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وثيقة استراتيجية منقَّحة على نطاق المنظومة، والتقرير السنوي لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتقرير مرحلي عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات، وتغيير وضعية منظومة الأمم المتحدة، واستعراض المكاتب القطرية.

61- وسوف تعرض بحلول 1 يناير/كانون الثاني 2019، تفاصيل نظام المنسق المقيم، والمكتب الجديد لتنسيق العمليات الإنمائية، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الذي أعيد تصميمه، والذي سيشمل معايير للاحتفاظ بالوجود القطري على مستوى الوكالات. وكان نائب الأمين العام ينشئ فريقا انتقاليا لإدارة عملية التغيير خلال فترة مدتها في البداية من 18إلى 24 شهرا، بدءا من أغسطس/آب 2018. وكان من المتوقع تنفيذ التغييرات بالكامل بحلول عام 2022.

62- وبعد أن رحب أعضاء المجلس بالقرار 279/72، شددوا على أهمية ضمان أن تقوم الحكومات الوطنية بدور رائد، وأن تعكس خطط التنمية السياق في تحديد أولويات أهداف التنمية المستدامة، والتنفيذ الفعال للنتائج على المستوى القطري. وينبغي أن يؤدي تنفيذ القرار إلى وجود منظومة للأمم متحدة تتسم بالكفاءة والفعالية. وأشير إلى ضرورة التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ووكالات الأمم المتحدة، وصناديقها، وبرامجها على المستوى التشغيلي. وكانت مذكرة التفاهم بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها بمثابة خطوة جيدة في هذا السياق. وكان هناك ترحيب بزيادة التعاون من جانب الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة عن طريق التحليل والتخطيط المشتركين لتلبية الاحتياجات في بداية الأزمات، وكان هناك تشديد على أهمية تحقيق الترابط بين الاعتبارات الإنسانية، والتنمية، والسلام في الميدان، أي مشاركة **البرنامج** في التجربة المشتركة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي من أجل الصومال.

63- وبينما سوف تُتخذ قرارات في الجمعية العامة بشأن تغيير وضعية المنظومة الإنمائية، حث أعضاء المجلس **البرنامج** على تقديم معلومات عن الآثار المالية والبرنامجية المترتبة على الإصلاح في الدورة القادمة للمجلس التنفيذي.

64- ومن الضروري، على وجه الخصوص، أن يظل النظام الجديد للمنسق المقيم بعيدا عن السياسة، وأن يضيف قيمة بدلا من أن يؤدي إلى التعقيد، وأن يتيح المرونة الكافية لتمكين الوكالات والأفرقة القطرية من اتخاذ قرارات مستقلة في الميدان. واتفق الأعضاء مع الأمانة على وجوب أن تظل الوكالات مسؤولة أمام مجالس إدارتها.

65- ووافق أعضاء المجلس على ترتيبات التمويل الثلاثي لنظام المنسق المقيم، وعلى وجه التحديد، ينبغي أن يغطي الصندوق الاستئماني الطوعي غالبية التكاليف، تليه آلية تقاسم تكاليف وكالات الأمم المتحدة. ومن الأمور المثيرة للقلق بشكل خاص، فرض رسوم بنسبة 1 في المائة على المساهمات المخصصة بصورة صارمة، وعلى مساهمات الأطراف الثالثة، والمساهمات غير الأساسية في أنشطة متعلقة بالتنمية، على أن تدفع عند المصدر؛ وقيل إنه ينبغي فرض هذه الرسوم كخيار أخير لأنها تضيف أعباء غير متساوية وغير ضرورية.

66- وقيل أيضا إن ترتيب تقاسم التكاليف ينبغي أن يتجنَّب فرض رسوم على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والبلدان المشمولة ببرامج. وبينما طالب بعض الأعضاء بزيادة تعبئة الأموال من القطاع الخاص، أشار آخرون إلى أن مثل هذا النهج ينطوي على مخاطر. وينبغي أن يعمل **البرنامج** مع وكالات أخرى ودول أعضاء لتحسين آليات التمويل المقترحة، ولا سيما الرسوم المقترحة.

67- ورحَّب الأعضاء بمشاركة **البرنامج** في تخطيط المباني المشتركة، وخدمات الدعم المشتركة، والملكية الجماعية لمكتب تنسيق العمليات الإنمائية، وزيادة الدور الإقليمي للأمم المتحدة.

68- وطلب المجلس من الأمانة إجراء مشاورات غير رسمية عند إعداد العرض المقرّر تقديمه أثناء دورة المجلس العادية الثانية لعام 2018 عن تحليل أوَّلي لإعادة تنظيم الآليات المالية، والآثار الأخرى المترتبة على **البرنامج**. كما طلبوا تحديثا في المستقبل للمعايير المقترحة بالنسبة للحضور القطري.

69- وردا على النقاط التي أُثيرت، قالت الأمانة إن **البرنامج** وأعضاء آخرين في الفريق المعني بالنتائج الاستراتيجية للابتكارات التجارية يناقشون إنشاء واستخدام مبانٍ مشتركة وخدمات مكاتب خلفية مشتركة؛ وسوف تُعرض على الدول الأعضاء بحلول 1 يناير/كانون الثاني 2019 خطة عمل تستند إلى نتائج تلك المناقشات. وقد اقتُرح أن يكون **البرنامج** والوكالات الكبيرة الأخرى من أول المؤيدين، مع انضمام الوكالات الأصغر في مرحلة ثانية. وسوف تُستثمر حصة **البرنامج** من وفورات الكفاءة الناتجة عن الخدمات التجارية المشتركة والمباني المشتركة في برامج تلك الوكالات.

70- ومن المتوقع أن يتكلَّف نظام المنسِّق المقيم الجديد 255 مليون دولار أمريكي في السنة، أي بزيادة قدرها 175 مليون دولار أمريكي عن التكاليف الحالية. ومن هذا الإجمالي، سوف يتضاعف عنصر تقاسم التكاليف ليصل إلى 77 مليون دولار أمريكي – وسوف تزيد مساهمة **البرنامج** من 1.5 مليون دولار أمريكي سنويا إلى 3 ملايين دولار أمريكي سنويا، وسيتم تمويلها من ميزانية دعم البرامج والإدارة. ومن المتوقع أن تحقق الضريبة الإضافية بنسبة 1 في المائة (والتي يتعيَّن على الجهة المانحة دفعها من المصدر) عائدا قدره 80 مليون دولار أمريكي، حيث ترفع المساهمات الطوعية المبلغ المتبقي إلى 98 مليون دولار أمريكي. وأعرب الأعضاء عن قلقهم من أن عدم رفع التمويل الطوعي الضروري سيؤدي إلى زيادة عنصر تقاسم التكاليف بالنسبة لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وسوف تكون مثل هذه الزيادة مدمرة بالنسبة **للبرنامج** نظرا لأنه لا توجد لها ميزانية أساسية.

71- وقد خططت الأمانة لتقديم وثيقة تُحدد استجابة مشتركة خلال الجزء المتعلق بأساليب عمل الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأغذية العالمي في منتصف يوليو/تموز 2018.

72- ونظرا لعدم وجود وثيقة بشأن هذا البند في جدول الأعمال، اعتمد المجلس قرارا أعرب فيه عن ارتياحه للتحديث، مع تطلعه إلى تحديثات في المستقبل.

قضايا السياسات

إطار الرقابة في البرنامج (2018/EB.A/5) *(للنظر)*

73- عرض كبير مسؤولي المخاطر إطار الرقابة في **البرنامج**، والذي يعكس المدخلات المتلقاة من خلال المشاورات غير الرسمية مع أعضاء المجلس في وقت سابق من السنة. وقد بدأ العمل بشأن سياسة إدارة المخاطر المؤسسية التي ستوجه تنفيذ الإطار. وستُعقد أول مشاورة غير رسمية بشأن هذه السياسة في يوليو/تموز 2018، ومن المقرر تقديم الوثيقة الختامية إلى المجلس في دورته العادية الثانية لعام 2018.

74- وعُرض بيان خاص بالقائمة الشاملة، تضمَّن إشادة **بالبرنامج** لالتزامه الواضح بتحسين آلياته الخاصة بالتسيير والرقابة. وقد تطلع المجلس إلى رؤية تغيير ثقافي وتحسينات مستمرة أثناء تنفيذ الإطار، وشجَّع **البرنامج** على دراسة التكامل بين مختلف

مجالات العمل من أجل معالجة الثغرات في أدوار رقابة الإدارة. وطلب تقديم تحديثات منتظمة عن التنفيذ، بما في ذلك بشأن التوقيت والموارد، إلى المجلس عن طريق لجنة مراجعة الحسابات.

75- وأكد أعضاء المجلس أن هناك حاجة إلى القضاء على التداخل والتكرار في أعمال الرقابة، مضيفين أن تغطية الرقابة ينبغي أن تُركز أساسا على العمليات الميدانية. وقال آخرون إنه من المهم التأكد من أن جميع خطوط الدفاع الثلاثة مموَّلة تمويلا كافيا.

76- وبعد ترحيب الإدارة بإجماع المجلس على هذه المسألة، تناولت الإدارات والنُظم التي وضعها **البرنامج** دعما لأنشطة الرقابة، وأكدت أن ميزانية مكتب المفتش العام سوف تزيد بصورة تدريجية خلال العامين القادمين. كما تم التخطيط لموارد إضافية لوظيفة إدارة المخاطر ومكافحة التدليس والفساد.

77- وأكد كبير مسؤولي المخاطر أن **البرنامج** سيعمل على تحقيق التكامل، وسيقدِّم تقريرا إلى لجنة مراجعة الحسابات كل ثلاثة أشهر. وسوف تسعى المنظمة إلى القضاء على التكرار وإعادة التوازن بين جميع خطوط الدفاع الثلاثة.

78- وفيما يتعلق بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والمضايقات، وسوء السلوك، أكدت الأمانة أن **البرنامج** قد استكمل استعراضا خارجيا لقدراته في مجال الحماية، والذي وجد أن موظفي **البرنامج** أنفسهم يتمتعون بالخبرة اللازمة. وقدَّم الاستعراض بعض التوصيات، وسيتم تقديم المزيد من التفاصيل إلى المجلس في دورته القادمة.

تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة (2018/EB.A/6) *(للنظر)*

79- أشارت الأمانة، في معرض تقديمها لورقة في سياق العمل من أجل وضع الصيغة النهائية لإطار خارطة الطريق المتكاملة بالتشاور مع المجلس، إلى أن المفاهيم قيد المناقشة تشمل توصية تتعلق بالاسترداد الكامل للتكلفة، والتعديلات المقترح إدخالها على اللائحة العامة والنظام المالي. وفي أعقاب الدورة الثانية لعام 2018، سوف يوجد الإطار الجديد في 70 بلدا، وسوف يُطبق في جميع بلدان **البرنامج** بحلول أوائل عام 2019. ويجري تطبيق الدروس المستفادة من المرحلة التجريبية والمشاورات في جميع المجالات. وسوف يبدأ قريبا إصدار صيغة تجريبية للبوابة الإلكترونية لصالح الدول الأعضاء، مما يتيح الحصول على معلومات عن الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة لكي يستخدمها أصحاب المصلحة في صنع القرار والرقابة. وبناء على التعليقات، سيتم تحسين البوابة خلال الأشهر الستة المقبلة. وأعربت الأمانة عن امتنانها للدعم الذي قدمه المجلس عند إعداد خارطة الطريق المتكاملة، والتي من المتوقع أن تصبح عنصرا هاما في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

80- وأثنى أعضاء المجلس على التقدم السريع والنهج التشاوري لتحسين خارطة الطريق المتكاملة، والتي تشكل تغيرا ثوريا في نموذج عمل **البرنامج**. ورحَّب أعضاء المجلس بعملية التشاور المكوَّنة من خطوتين بالنسبة لمشروعات الخطط الاستراتيجية القطرية، والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة، وأشاروا مع الارتياح إلى أنه يجري استخدام الدروس المستفادة من المراحل التجريبية للخطط الاستراتيجية القطرية، وأوصوا بمواصلة الاهتمام بالتحديات الناشئة، وأفضل الممارسات ذات الصلة. وأوصى بعض الأعضاء باتخاذ إجراءات لزيادة مرونة المساهمات، وخفض نسبة التمويل المخصص، مما يقيد الخيارات المتاحة للمكاتب القطرية. وأعرب أعضاء المجلس عن حماسهم بالنسبة للبوابة الإلكترونية، قائلين إنها ستزيد من فرص الحوار مع الجهات المانحة وأصحاب المصلحة.

81- وأحاط أعضاء المجلس علما بالتوصيات المتعلقة بالاسترداد الكامل للتكاليف، بما في ذلك توسيع ترتيبات التوأمة لتشمل المساهمات النقدية، وتخفيض معدلات تكاليف الدعم غير المباشرة بالنسبة لمساهمات الحكومات المضيفة. وينبغي إجراء مزيد من التحليل لمسألة تطبيق معدلات مرنة لتكاليف الدعم غير المباشرة بغية تشجيع المزيد من المساهمات من الجهات المانحة غير التقليدية لتوسيع قاعدة الجهات المانحة **للبرنامج**، بما في ذلك فيما يتعلق بأثرها من حيث تعبئة الموارد والتمويل، وأي عوامل مثبطة للبلدان المانحة التقليدية. وحذَّر أعضاء المجلس من أن الإسراع بعملية تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة يمكن أن يؤثر على نجاحها، وقالوا إنه يجب الاعتراف بحدود القدرات لضمان استدامة النهج، وتوفير الموظفين المدربين، والموارد التقنية الكافية. ويجب على الإدارة إصدار تقارير مرحلية منتظمة. ويجب أن تتضمن الخطط الاستراتيجية القطرية باستمرار أعلى معايير

الجودة، وخاصة عند صياغة الحصائل الاستراتيجية. وبعد أن أعرب الأعضاء عن قلقهم من أن يؤدي تعميم قضايا النزاع في العمليات إلى التسيس، أوصوا بأن تقتصر المسائل المتعلقة بالنزاع على الخطط الاستراتيجية القطرية في مناطق النزاع.

82- وشكرت الأمانة المجلس على مساهماته ودعمه، مؤكدة أن **البرنامج** سيواصل الحوار بغية تعظيم الشفافية. وقالت إن إمكانات معدلات تكاليف الدعم غير المباشرة المرنة كانت قيد النظر، وسيتم إحاطة المجلس علما بالمشاورات غير الرسمية المقبلة. وأشارت الأمانة إلى أن المراجعة الداخلية للحسابات التي أُجريت خلال المرحلة التجريبية قد أتاحت الكثير من المعلومات المفيدة، بما في ذلك فيما يتعلق بالحاجة إلى تبسيط عمليات الميزنة، وتحسين نُظم الإدارة. وقد تم في فبراير/شباط إصدار توجيهات بشأن الأدوار والمسؤوليات المتغيرة لخارطة الطريق المتكاملة، وسوف يتم تحديثها حسب الحاجة. وفي الختام، قالت الأمانة إن **البرنامج** يشارك بنشاط في عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وأن تجربته، على سبيل المثال، مع الاستعراضات الاستراتيجية للقضاء على الجوع، يجري بحثها بنشاط في المناقشات حول كيفية صياغة أُطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

تحديث عن دور البرنامج في الاستجابة الإنسانية الجماعية (2018/EB.A/7) *(للنظر)*

83- أطلعت مديرة مكتب الأمم المتحدة في جنيف المجلس على المستجدات التي طرأت منذ بداية عام 2018. وسلطت الضوء على اعتماد قرار مجلس الأمن 2417 في مايو/أيار، الذي أقر من الناحية التاريخية بالصلة بين النزاع وانعدام الأمن الغذائي نتيجة للنزاع. وقد استمر العمل بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها لضمان إدراج الأمن الغذائي في الاتفاقيات العالمية التي يتم التفاوض بشأنها عن اللاجئين، وعن الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة، ومع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لمراجعة البروتوكول الخاص بتفعيل حالات الطوارئ من المستوى 3 على مستوى المنظومة. كما تم تسليط الضوء على عمل مديري اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والتحرش الجنسي، وإساءة معاملة العاملين في مجال المعونة. وتم توقيع إطار للشراكة الاستراتيجية مع مجموعة البنك الدولي.

84- وأثنى أعضاء المجلس على عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لتنسيق الاستجابة الإنسانية الجماعية. وأقروا الأولويات التي حددها **البرنامج** من أجل الاستخدام الفعال للأموال، وتحسين الإدارة، ونشر المعلومات بسرعة. وسلطوا الضوء أيضا على فعالية مجموعة الأمن الغذائي في تنسيق الشركاء الوطنيين والدوليين.

85- وأكد بعض الأعضاء على أهمية احترام السيادة الوطنية عند المشاركة في المساعدة الإنسانية. ودعوا إلى المزيد من العمل المشترك بين الوكالات لمعالجة الأزمات الممتدة، وإجراء رصد دقيق لاستخدام التحويلات القائمة على النقد.

86- وأثنى الأعضاء على التقرير المتعلق بالبند (WFP/EB.A/2018/5-E)، وطلبوا معلومات إضافية عن نتائج الاجتماعات، والأثر الإنساني للسياسات بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وكيف سيغير **البرنامج** من الطريقة التي يتبعها لكي تعكس الترابط بين الاعتبارات الإنسانية والتنمية والسلام. وطلب أحد الأعضاء الإشارة بوضوح إلى الصفقة الكبرى، وإلى دور **البرنامج** في تجربته عن الإبلاغ.

87- وسأل أحد الأعضاء عما إذا كان **البرنامج** ينفذ نهجا خاصا باسترداد التكاليف فيما يتعلق بالشراكات المذكورة في التقرير، وما إذا كانت هناك استراتيجية للخروج فيما يتعلق بتولي **البرنامج** للمسؤولية عن سلاسل الإمداد الصحية كما جاء في الفقرة 70. وطلب عضو آخر مزيدا من التفاصيل عن استعراض بروتوكول تفعيل حالات الطوارئ من المستوى 3 على مستوى المنظومة.

88- وأكدت الأمانة أن عدد خطط الاستجابة الإنسانية آخذ في الارتفاع، مما يعكس كيف أن إصلاح الأمم المتحدة وضع العلاقة بين الاعتبارات الإنسانية والتنمية والسلام في مكان الصدارة. وكان العمل الإنساني المبدئي، والتشرد الممتد على رأس جدول أعمال اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

89- وفيما يتعلق باستعراض حالات الطوارئ من المستوى 3، كان مديرو اللجنة الدائمة المشتركة من الوكالات يدرسون اتباع نهج من شقين للتمييز بين الأزمات الجديدة الكبيرة والأزمات الرئيسية الممتدة. وقد صُمِّم نظام الاستجابة من المستوى 3 من أجل الشق الأول، ولكنه استُخدم بشكل متزايد في الشق الثاني. وقد استمرت المناقشات، وسوف يواصل **البرنامج** إطلاع المجلس على المستجدات.

90- وافقت الأمانة على أن الصفقة الكبرى تُعد حافزا جيدا، حيث تعجل من العمل الجاري بالفعل بشأن قضايا من قبيل التدفق النقدي. وكان استرداد التكاليف موضوعا من أجل عمل الصندوق العام لمكافحة الإيدز، والسُل، والملاريا. وأضافت أن مديري اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكات أصدروا بيانا لدعم الجهود على مستوى القطاع لمحاربة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، مثل تقاسم أفضل الممارسات، واتخاذ تدابير لمنع المتجاوزين من الانتقال من عمل إلى عمل آخر في النظام الإنساني، وتعزيز النهج الذي يُركز على الضحية.

تحديث عن سياسة المساواة بين الجنسين (2015-2020) *(للعلم)*

91- شكرت الأمانة المجلس على مساعدته لضمان مراعاة قضايا المساواة بين الجنسين عند تصميم العناصر المختلفة لخارطة الطريق المتكاملة. وقد ذُكرت مجموعة الأدوات الجنسانية الخاصة **بالبرنامج** كمورد مفيد بشكل خاص للشركاء.

92- ويجري تنفيذ برنامج التحول الجنساني في 20 بلدا خلال الفترة 2017-2018. وبعد أن أعطى المدير التنفيذي الأولوية للتكافؤ بين الجنسين في قوة العمل، كان مديرو **البرنامج** يعدون خططا لتحقيق التكافؤ في الوظائف الدولية بحلول عام 2021، وفي الوظائف الوطنية بحلول عام 2028.

93- وقد رحب أعضاء المجلس بهذه التطورات، وحثوا الأمانة على تخصيص موارد مالية كافية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، والأنشطة الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقالوا إنهم يتطلعون إلى وضع آلية لتتبع نفقات المساواة بين الجنسين، وتلقي نتائج الاستقصاء العالمي لآراء الموظفين في عام 2018، ولا سيما تلك المتعلقة بالتنوع والإدماج في قوة العمل.

94- وتشجيعا للأمانة على مواصلة تعزيز قدرات الموظفين لتنفيذ سياسة المساواة بين الجنسين، طلب أعضاء المجلس أن توفر التحديثات في المستقبل مزيدا من المعلومات الكمية والنوعية عن جهود التدريب، وأكدوا أهمية دعم الشركاء لتعزيز فهمهم، وتنفيذ برمجة التحول الجنساني.

95- وأعرب الأعضاء عن ارتياحهم لأن **البرنامج** يقوم بتطويع مؤشر المساواة بين الجنسين الخاص باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لكي يناسب عملياته، واستحداث أداة حاسوبية لدعم تطبيق المؤشر في جميع المكاتب القطرية.

96- وكأمثلة على عمل **البرنامج** مع الشركاء، أشارت الأمانة إلى **البرنامج** المشترك بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، كما نُفذ مع منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأشير أيضا إلى شراكات تعاونية أخرى مثل الشراكة مع منظمة غالوب، ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن المساواة بين الجنسين من أجل تحقيق الأمن الغذائي، ومع برنامج Women Deliver.

مسائل الموارد والمالية والميزانية

التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات (2018/EB.A/12) *(للموافقة)*

97- قدم رئيس لجنة مراجعة الحسابات التقرير السنوي للجنة، والذي ركز على الاختصاصات المعزَّزة للجنة، والتقدم الذي أحرزه **البرنامج** لتطوير وتعزيز إدارة المخاطر المؤسسية، وسياسات وهياكل الرقابة الداخلية، والتطورات المتعلقة بمعالجة **البرنامج** لقضايا الأخلاقيات.

98- ورحب أعضاء المجلس بالنتائج الإيجابية العامة للتقرير. وقالوا إن تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة، والتوسع في استخدام التحويلات القائمة على النقد، وتحديات تلبية الاحتياجات المتزايدة، والأعداد غير المسبوقة من حالات الطوارئ جعلت إدارة المخاطر والرقابة الداخلية أكثر أهمية من أي وقت مضى. وحث أعضاء المجلس الإدارة على ضمان تنفيذ الضوابط بالكامل، وتوضيح الأدوار الخاصة بالمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية ووحدات المقر عند تنفيذها. ورحبوا بزيادة الموارد المخصصة لمكتب المفتش العام.

99- وكان هناك شعور بالقلق من وجود ثغرات في مهارات قوة العمل، ولا سيما فيما يتعلق بالتزامات **البرنامج** الإنسانية، واستخدام التحويلات القائمة على النقد؛ وأوجه الضعف في نظم المعلومات وتوافر البيانات؛ وزيادة التقارير عن المخالفات؛ والحاجة إلى

ضمان موارد كافية لتعزيز إدارة المخاطر، والضوابط الداخلية، وتنفيذ خارطة الطريق المتكاملة، والاعتماد على الدروس المستفادة. وشجع أعضاء المجلس الأمانة على مواصلة عملها لمعالجة هذه القضايا.

100- وأكد رئيس لجنة مراجعة الحسابات أن **البرنامج** يتبع أفضل الممارسات في إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، بما في ذلك إجراء تحديث منتظم لسجلات المخاطر، والعمل الجاري بشأن تعاريف تصنيف مخاطر **البرنامج**، وتقبل المخاطر. ورغم تشجيعه للتقدم المحرز في مسيرة الإدارة نحو بلوغ مرحلة نضوج المخاطر، قال رئيس اللجنة إن هناك فرصة لتنفيذ ضوابط أكثر ذكاء تعتمد على الحاسوب، ولا سيما فيما يتعلق بالتحويلات القائمة على النقد. واتفق رئيس اللجنة مع أعضاء المجلس على أنه في الوقت الذي يُعزز فيه **البرنامج** الرقابة على التحويلات القائمة على النقد، ينبغي ألا يتغاضى عن المخاطر التي تمثلها عمليات توزيع الأغذية العينية.

101- وقال إن الزيادات التي طرأت على المخالفات المُبلّغ عنها نتجت بصورة جزئية على الأقل من زيادة الوعي بعد العمل بسياسة وأدوات مكافحة التدليس ومكافحة الفساد. وشجعت اللجنة الإدارة على القيام بعمليات لضمان سرعة الاستجابة لادعاءات المضايقات، والتحرش الجنسي وإساءة استخدام السلطة، حيث أنه من المرجح أن تزداد هذه الادعاءات نتيجة لزيادة الوعي.

102- وأوضحت الأمانة أن الأدوار الرقابية لمختلف وحدات **البرنامج** قد تم توضيحها في إطار الرقابة لعرضها على المجلس في وقت لاحق من الدورة. وفي حين أن عقد اجتماعات للجنة مراجعة الحسابات في المكاتب الإقليمية – كما اقترح أحد أعضاء المجلس – سوف ينطوي على تحديات من الناحية اللوجستية، فإنه يمكن تحديد مواعيد الاجتماعات لتمكين اللجنة من الاجتماع بالمديرين الإقليميين في مقر **البرنامج**.

التقرير السنوي للمفتش العام، ومذكرة من المدير التنفيذي بشأنه (2018/EB.A/13) *(للنظر)*

103- قدَّم المفتش العام التقرير السنوي لمكتبه، والذي لم يجد أي نقاط ضعف كبيرة في الحوكمة، أو إدارة المخاطر، أو الرقابة، والتي من شأنها أن تؤثر على عمل **البرنامج** بشكل خطير. غير أنه قدَّم توصيات لتحسين بيئة الرقابة وعمليات كشف التدليس.

104- وسلطت الإدارة الضوء في ردها على الجهود الرامية إلى تحسين إدارة بيانات المستفيدين، وتخطيط قوة العمل لخارطة الطريق المتكاملة، وتقييم المنظمات غير الحكومية وغيرها من الشركاء.

105- وأثنى أعضاء المجلس على جودة التقرير ومضمونه. وحثوا **البرنامج** على التأكد من أن موظفي المكاتب القطرية لديهم المهارات اللازمة لتنفيذ خارطة الطريق المتكاملة؛ وضمان ألا يؤدي الضغط الناجم عن الأزمات المتعددة إلى التأثير على ضوابط **البرنامج** الداخلية؛ وتنفيذ جميع التوصيات المعلَّقة، ولا سيما التوصيات المتعلقة بالمشتريات، ومراقبة المنظمات غير الحكومية. وأعرب بعض الأعضاء عن خيبة أملهم لأن مهام الرقابة لم تُدرج بعد في أدوار الإدارة، وسأل أحدهم عن السبب في عدم تقييم أحد تقارير المراجعة. وأشار الأعضاء إلى الشواغل المتعلقة بحماية البيانات، معربين عن استعدادهم لمساعدة **البرنامج** في حل مثل هذه القضايا، وطالبوا بأن تكون سياسة حماية البيانات المنقَّحة جاهزة لبحثها من جانب المجلس في دورته العادية الثانية لعام 2018. وأشار أحد الأعضاء إلى أنه لم يتم الإبلاغ إلاّ عن حالتين فقط من حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين في عام 2017، وهو ما يرجح أن العدد سوف يرتفع بمجرد إنشاء آليات الإبلاغ.

106- وأكد المفتش العام أن البلاغات الخاصة بالاستغلال الجنسي بدأت تزداد: ففي الفترة ما بين يناير/كانون الثاني ومايو/أيار 2018، تلقى المكتب 10 بلاغات، كان بعضها يتعلق بشركاء من المنظمات غير الحكومية، وقد تضاعف حجم المكالمات عن طريق الخط الهاتفي الساخن منذ عام 2017. وقد زاد المكتب من عدد موظفيه، مع تعيين اثنين من المحققين المتفرغين في أوغندا، ومحقق واحد في اليمن.

107- وأوضحت الإدارة أن تقرير مراجعة الحسابات الذي لم يقيَّم هو تقرير موحَّد يجمع بين تقييمات من العديد من وكالات الأمم المتحدة بشأن استخدام الأموال في إثيوبيا؛ وكان العنصر الخاص **بالبرنامج** تقييما من عام 2016، وحصل على تقدير "مرضٍ جزئيا". وكان تمويل مكتب المراجعة الداخلية يمثل أولوية قصوى، وسوف تهدف الإدارة إلى تقديم سياسة منقحة لحماية البيانات إلى المجلس في نوفمبر/تشرين الثاني على النحو المطلوب. وقد بدأ استعراض شامل لمُلاك الموظفين، وكان من المتوخى وضع

تخطيط لقوة العمل على المدى الطويل، بما في ذلك إنشاء فريق معني بزيادة الاستجابة لحالات الطوارئ، ومُجمَّع المواهب في المستقبل، وزيادة الاستثمار في الموارد البشرية. وكان إطار النتائج المؤسسية (2017-2021) ضروريا لرصد الأنشطة، وكانت هناك أدوات لمساعدة المكاتب القطرية على تفعيل الإطار، واستخدام تقنيات جمع البيانات عن طريق الهواتف النقالة. ومن المقرر إصدار استراتيجية **البرنامج** للرصد المؤسسي في غضون شهر. وواصلت الإدارة عملها في قضايا التدليس والفساد، ومن المقرر تقديم سياسة منقحة للمخاطر المؤسسية إلى المجلس في دورته العادية الثانية لعام 2018. ويجري التخطيط فيما يتعلق بمنصة لإدارة المخاطر على الإنترنت لتعقب توصيات الرقابة، ولا سيما فيما يتعلق بالتدليس والفساد.

استخدام احتياطي حساب تسوية دعم البرامج والإدارة (2018/EB.A/14) *(للموافقة)*

108- بعد الإشارة إلى أن الرصيد الختامي لعام 2018 لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة بلغ 259.8 مليون دولار أمريكي، وهو ما يتجاوز بكثير الرصيد المستهدف للمبلغ المطلوب لتغطية خمسة أشهر من العمليات، وأنه يلزم تجديد موارد صندوق المناصفة الجديد للجهات المانحة (**صندوق المناصفة**)، لاحظ أعضاء المجلس أن التحويل من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة إلى صندوق المناصفة، والذي تقترحه الإدارة، سوف يساعد المانحين على تقديم مساهمات عينية، وتلبية متطلبات الاسترداد الكامل للتكاليف، وبالتالي تقديم حوافز لتوفير موارد من أجل عمليات **البرنامج**. كما أن التمويل اللازم لصندوق المناصفة سوف يشجع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتعزيز الملكية الحكومية للعمليات، في حين أن التحويل المقترح إلى حساب الاستجابة العاجلة من شأنه أن يُيسر سرعة استجابة **البرنامج** لحالات الطوارئ في غياب التمويل الآخر، مع الحفاظ على الطبيعة الدورية والمتجددة للحساب.

109- وطرح الأعضاء أسئلة بشأن الأثر الطويل الأجل لمخصصات صندوق المناصفة على الخطط الاستراتيجية القطرية، وكيف سيقوم **البرنامج** – الذي لا يوجد لديه تمويل أساسي – بتمويل مساهماته في نظام المنسق المقيم في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تم إصلاحها. كما طلب الأعضاء توضيحات عن عدد المانحين الجدد الذين تم التواصل إليهم من خلال المشاركة مع الحكومات في سياق صندوق المناصفة. واقترحوا أيضا ضرورة استعراض معدل تكاليف الدعم غير المباشرة بالنسبة لخطة الإدارة المقبلة، وضرورة النظر في السماح للجهات المانحة، بما في ذلك جهات مانحة من القطاع الخاص، بالمساهمة مباشرة في صندوق المناصفة، وأنه ينبغي أن تقدِّم الإدارة المزيد من المعلومات عن الفوائد من تنشيط صندوق المناصفة.

110- وشكرت الإدارة المجلس على مساهماته، مشيرة إلى أنه بينما دعم صندوق المناصفة ترتيبات التوأمة على مدى السنوات الخمس عشرة السابقة، فإنه لم يقدم سوى 10 في المائة تقريبا من المبالغ التي قدمتها الحكومات، ولعله كان أصغر من أن يقوم بدور رئيسي في كثير من الخطط الاستراتيجية القطرية. وفي حين أن الملحق الثاني للتقرير الخاص بحساب تسوية دعم البرامج والإدارة (WFP/EB.A/2018/6-C/1/Rev.1) وصف طريقة تشغيل هذا الصندوق، فإنه يمكن تقديم المزيد من المعلومات عن هذا الصندوق، ربما من خلال تقرير الأداء السنوي، وسوف تنظر الإدارة في المقترحات الخاصة بفتح باب تقديم تبرعات مباشرة لصندوق المناصفة، بما في ذلك من جانب القطاع الخاص. كما أكدت الإدارة أن 30 دولة قدمت تبرعات ما كان من الممكن أن تتوافر لو لم يكن هناك تمويل من جانب صندوق المناصفة. ولا يزال تمويل نظام المنسق المقيم قيد المناقشة في المفاوضات الجارية بشأن إصلاح الأمم المتحدة، ويمكن تناول معدل تكاليف الدعم غير المباشرة في المناقشات المتعلقة بخطة الإدارة المقبلة.

تقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2017) (2018/EB.A/15) *(للموافقة)*

111- بعد الاستماع إلى تقرير الأمانة عن آليات التمويل بالسلف التابعة **للبرنامج**، بما في ذلك زيادة الإقراض الداخلي للمشروعات في عام 2017، والتأكد من سداد جميع السلف المقدَّمة من خلال آلية التمويل بالسلف الكبيرة، وحساب الاستجابة العاجلة في عام 2017، قال أعضاء المجلس إن الإقراض الداخلي للمشروعات ساعد على تجنب انقطاع خطوط الإمداد، وتحسين كفاءة مشتريات الأغذية، وأن حساب الاستجابة العاجلة قام بدور رئيسي في إنقاذ الأرواح بين معظم السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بصورة حرجة. كما أعرب أعضاء المجلس عن دعمهم للزيادة المقترحة لسقف تمويل المرفق الإدارة الشاملة للسلع إلى

500 مليون دولار أمريكي لدعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، ومساعدة **البرنامج** على الشراء من الأسواق الإقليمية، قائلين إن توقيت التمويل الذي أُتيح عن طريق الصندوق العالمي جعل له قيمة بالغة في تيسير المشتريات من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. كما أن مشتريات المرفق عززت التنمية المستدامة، وشملت المزايا الأخرى الشراء المسبق بكمية كبيرة وبأسعار مناسبة. ولوحظ أيضا أن الأغذية المشتراة محليا وإقليميا قد ارتفعت من 2 في المائة من إجمالي مشتريات الأغذية في عام 2011 إلى 45 في المائة في عام 2017؛ غير أنه تم التأكيد على أن الأغذية التي يشتريها المرفق ينبغي إنتاجها محليا أو إقليميا كلما أمكن ذلك من أجل تعظيم الأثر على التنمية، وطُلب من الإدارة تقديم معلومات عن جهودها الرامية إلى ضمان الحصول على 10 في المائة على الأقل من الأغذية المشتراة من المزارع الأسرية. وقيل أيضا إن الحصص لم تكن كافية، وإنه لتعظيم إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة، وزيادة دخلهم، من الضروري العمل عن طريق خطة شاملة ذات أهداف وتعاريف سليمة في شراكة مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

112- وأعربت الإدارة عن شكرها لدعم الأعضاء لمرفق الإدارة الشاملة للسلع، مشيرة إلى أن توقيت التمويل الذي قدمه المرفق كان في الواقع عاملا حاسما من حيث قيمته. وقد استخدمت الإدارة المرفق كأداة واحدة في جهودها للحصول على ما لا يقل عن 10 في المائة من الأغذية من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وسوف تقدم معلومات إضافية عند مناقشة المشتريات في الدورة الحالية. كما أشارت الإدارة إلى أن مرفق التمويل بالسلف الكبيرة قد تكون له صلة بإطار خارطة الطريق المتكاملة أكبر من صلته بالإطار السابق القائم على المشروعات، وأن الإدارة سوف تدرس ذلك بمزيد من التفصيل، بالاقتران مع جهودها لمواجهة التحديات التي تنشأ من تخصيص الجهات المانحة.

تحديث عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 70/244 بشأن رفع السن الإلزامية لإنهاء خدمة موظفي البرنامج (2018/EB.A/16) ***(للنظر)***

113- أفاد مدير شعبة الموارد البشرية بأنه في 8 يونيو/حزيران 2018، قام مجلس منظمة الأغذية والزراعة بتعديل نظام الموظفين لتحديد السن الإلزامية لإنهاء خدمة موظفي **البرنامج** عند بلوغ سن الخامسة والستين، على أن يبدأ النفاذ على الفور. وبما أن قرار الجمعية العامة يدعو إلى التنفيذ بحلول 1 يناير/كانون الثاني 2018، فقد وافق المدير التنفيذي، كتدبير مؤقت في انتظار اعتماد السن الجديدة لإنهاء الخدمة، على التمديد بناء على طلب الموظفين الذين بلغوا سن 62 سنة في 1 يناير/كانون الثاني أو بعده. وقد تم منح 24 تمديدا من هذا القبيل.

114- ورحب المجلس بقرار مجلس منظمة الأغذية والزراعة، وأثنى على العمل الاستباقي الذي قام به **البرنامج**، ولا سيما المدير التنفيذي، لتنفيذ حل عملي في انتظار تعديل النظام الأساسي للموظفين.

الحسابات السنوية المراجعة لعام 2017 (2018/EB.A/17) ***(للموافقة)***

115- استرعت الأمانة الاهتمام إلى رأي المراجعة غير المشفوع بتحفظ بشأن حسابات عام 2017، والزيادات في الإيرادات والنفقات، وانخفاض الفائض. فقد بلغ صافي أصول **البرنامج** 4.4 مليار دولار أمريكي – وهو ما يكفي لمدة خمسة أشهر من العمليات. وكانت النفقات الفعلية أعلى من الخطة المحدَّدة الأولويات في عام 2017. وحدَّد بيان الرقابة الداخلية نقطتي ضعف جديدتين: إدارة المستفيدين، والأمن المعلوماتي (السيبراني).

116- وأكد مراجع الحسابات الخارجي للمجلس أن الكشوف المالية لعام 2017 عرضت المركز المالي **للبرنامج** بصورة نزيهة، وأن إجراءات الإدارة المالية كانت سليمة. وتتعلق التوصيات المنبثقة عن مراجعة الحسابات أساسا بتحسين الضوابط المتعلقة بالتحويلات القائمة على النقد، والمساهمات المستحقة القبض، ونُظم تكنولوجيا المعلومات، وأداة "كوميت"، وتقييم المساهمات العينية. وكان إدخال البيانات بصورة ملتزمة في أداة "كوميت" من جانب جميع المكاتب القطرية أمرا ضروريا لضمان أن تكون سجلات البيانات والتسويات دقيقة ومتاحة.

117- وبعد الإشارة إلى تزايد احتياجات الاستجابة لحالات الطوارئ من المستوى 3، رحب أعضاء المجلس بالتأكيد بأن مالية **البرنامج** أديرت بشكل جيد. وأقر أعضاء المجلس التركيز على التحويلات القائمة على النقد، والتحسينات في إدارة بيانات المستفيدين، ومسارات المراجعة، وحثوا **البرنامج** على تعظيم آليات إدارة المستفيدين والرقابة؛ ويمكن على سبيل المثال إدارة مخاطر التدليس إذا تم تطبيق الضوابط المنصوص عليها في منصة إدارة المستفيدين والتحويلات (SCOPE، ونظام WINGS، وأداة كوميت)

بشكل صارم. وطلب أعضاء المجلس تأكيدا بأن لدى **البرنامج** ضوابط لتغطية العدد المتزايد من الخطط الاستراتيجية القطرية، وحثوا **البرنامج** على ضمان تنفيذ جميع التوصيات وفقا للإطار الزمني المتفق عليه حتى يتسنى تتبع التقدم المحرز.

118- وبعد توجيه الشكر إلى المجلس على مساهماته، قالت الإدارة إن جميع التوصيات سوف تنفذ بحلول نهاية عام 2018 فيما عدا تداول منصة SCOPE بالنسبة لعمليات التحويل القائمة على النقد، والتي من المستهدف استكمالها في عام 2019. ويجري تحديد أولويات الموارد من أجل تيسير إدخال البيانات في نُظم **البرنامج**، ودعم عملية التسجيل الرقمي الحالية؛ وأنه سوف يشمل إدراج المعلومات في أداة كوميت ونظام ونجز. وأشارت الأمانة إلى أن خطة عمل **البرنامج** لمراقبة التدليس موجودة بالفعل، وأنها تتضمَّن حكما خاصا بإيفاد بعثات ميدانية لدعم تدابير مكافحة التدليس في المكاتب القطرية، وهي ممولة من ميزانية دعم البرامج والإدارة.

تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الخسائر المتعلقة بالأغذية، ورد الإدارة عليه (2018/EB.A/18) *(للنظر)*

119- أشار مراجع الحسابات الخارجي إلى أن الخسائر الغذائية التي أبلغ عنها **البرنامج** تُمثِّل أقل من 1 في المائة من مجموع الأغذية المتداولة من حيث القيمة والحجم. وهذه النسبة مقبولة مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ 7 في المائة بالنسبة لخسائر الأغذية، غير أن تقارير **البرنامج** لم تتضمن بعض التكاليف ذات الصلة، مثل تكاليف إعدام الأغذية الفاسدة، أو الأغذية المفقودة قبل التسليم في البلد المتلقي، وبعد توزيعها على المستفيدين. واستنادا إلى النتائج المستمدة من المراجعة، قدم مراجع الحسابات الخارجي توصيات بشأن المعلومات المقدمة إلى المجلس عن خسائر الأغذية، وترتيبات التأمين الذاتي الخاصة **بالبرنامج**؛ ومراقبة **البرنامج** لمقدمي الخدمات الخارجيين؛ ونظم تكنولوجيا المعلومات الخاصة **بالبرنامج** لتتبع ورصد مرور الأغذية على امتداد سلسلة الإمداد.

120- وأعلنت الإدارة عن إحراز تقدم في تنفيذ التوصيات. وفيما يتعلق بالتوصيتين اللتين تمت الموافقة عليهما جزئيا فقط، فإن الإدارة تعتزم الاستجابة بالكامل للتوصية الثانية بمجرد استعراضها لنتائج المراجعة الخارجية الأخيرة لإدارة البائعين؛ وردا على التوصية 4، تقترح الإدارة أن تدرج معلومات في خطط الإدارة القادمة عن الإيرادات والنفقات، ورصيد حساب التأمين الذاتي، وبعض الحسابات الخاصة الكبيرة الأخرى المدرجة في القسم 5 من خطة الإدارة الحالية.

121- وأيّد أعضاء المجلس رأي مراجع الحسابات الخارجي بأن تنفيذ التوصيات سوف يساعد على تحسين كفاءة **البرنامج** وفعاليته، وتخفيف المخاطر المالية ومخاطر السمعة، وقالوا إنه من الضروري أن تظل الخسائر الغذائية منخفضة قدر الإمكان. ورحب الأعضاء على وجه الخصوص بالتوصيات المتعلقة بتحسين التتبع، والإبلاغ عن جميع الخسائر، وتحديد الثغرات في عمليات الرصد والرقابة. ويمكن استخدام الدروس المستمدة من تنفيذ التوصيات لإثراء تصميم البرامج القطرية والإقليمية، غير أن أعضاء المجلس أقروا بأن تنفيذ بعض التوصيات قد ينطوي على تحديات مالية وتحديات أخرى.

122- وردا على النقاط التي أثيرت، أكدت الأمانة أن التقارير الحالية تركز على الخسائر الغذائية التي لها آثار مالية مباشرة بالنسبة **للبرنامج**. ومن شأن التوسع في استخدام آليات جمع الشكاوى والتعليقات من المستفيدين أن ييسر الحصول على المعلومات المتعلقة بالخسائر الغذائية بعد التوزيع. ويعتزم **البرنامج** تعزيز نظام ضمان الجودة عن طريق تحديد المخاطر المختلفة الناشئة عن السلع المختلفة، وفي مختلف السياقات. ولم يكن من المتوقع أن يكون لزيادة المشتريات من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة أي أثر على الخسائر الغذائية طالما روعيت معايير الجودة. وفيما يتعلق بقوة العمل، تم تعيين 82 في المائة من موظفي سلسلة الإمداد في **البرنامج** محليا، غير أن 29 في المائة فقط كانوا من النساء.

123- ووافق مراجع الحسابات الخارجي على أنه يمكن تقديم تفاصيل حساب التأمين الذاتي في خطة الإدارة السنوية.

تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن زيادة الموارد وخفضها في عمليات الطوارئ، ورد الإدارة عليه (2018/EB.A/19) *(للنظر)*

124- أوضح مراجع الحسابات الخارجي أنه اختار توسيع نطاق الموارد وخفض حجمها في عمليات الطوارئ لأغراض المراجعة، لأن العدد المتزايد من حالات الطوارئ التي تتطلب استجابة من **البرنامج** تؤدي إلى مخاطر من شأنها أن تتجاوز طاقة موارده وقدراته. وقد ركزت مراجعة الحسابات والتوصيات ذات الصلة على قضايا الحوكمة والموارد البشرية – وخاصة تفعيل الاستجابة لحالات الطوارئ من المستوى 2 والمستوى 3.

125- ورحبت الأمانة بإنجاز مراجعة الحسابات، وتقديم التوصيات في الوقت المناسب. وقد أوضحت البروتوكولات المؤقتة والمنقَّحة حديثا المعايير الخاصة بتفعيل استجابات **البرنامج** لحالات الطوارئ، وتوسيع نطاقها، ومواصلتها، وسوف تتماشى مع البروتوكولات على نطاق منظومة الأمم المتحدة، والتي تجري مراجعتها من جانب اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وتوجد استراتيجية جديدة لزيادة عدد الموظفين وتهدف إلى ضمان توافر موظفين مؤهلين للانتشار السريع في حالات الطوارئ، ويجري الآن تنفيذ برنامج للتدريب الوظيفي الإسنادي على الاستجابة لحالات الطوارئ (FASTER) لصالح المكاتب الإقليمية من أجل تدريب الموظفين الوطنيين في الميدان.

126- وقال أعضاء المجلس إنهم يتطلعون إلى تلقي المزيد من المعلومات عن البروتوكولات والمعايير الجديدة لتفعيل الاستجابات لحالات الطوارئ، والتكاليف الإجمالية لهذه الاستجابات. وللمساعدة على تعبئة الموارد، أوصى الأعضاء بأن تزوّد الأمانة الدول الأعضاء والمانحين المحتملين الآخرين بمعلومات أكثر تفصيلا عن جميع استجاباتها لحالات الطوارئ. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن يوضح **البرنامج** أسباب اتخاذ قرارات التفعيل التي تختلف عن قرارات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وشدَّد الأعضاء أيضا على أهمية تنفيذ التوصية 3 بشأن تعزيز التدابير التحضيرية للحد من المخاطر.

127- وتساءل بعض أعضاء المجلس عن عدم موافقة الإدارة بصورة جزئية على التوصية 7 نظرا لأهمية ضمان قدرة كافية من الموظفين على الاستجابة الفورية لحالات الطوارئ المفاجئة، واقترح الأعضاء أن نشر موظفين لمواجهة حالات طوارئ خارج بلدانهم أو أقاليمهم يُعد موضوعا مناسبا للمناقشة عند تقييم أداء المديرين القطريين والإقليميين. كما ينبغي للأمانة تخصيص موارد كافية لدعم القائمة المعززة للاستجابة لحالات الطوارئ بما في ذلك من خلال برنامج التدريب الوظيفي الإسنادي (FASTER).

128- واقترحت الأمانة مناقشة الخيارات الخاصة بإبلاغ الأعضاء بتفعيل أو عدم تفعيل الاستجابات لحالات الطوارئ من المستوى 2 والمستوى 3 في هيئة مكتب المجلس التنفيذي؛ ويمكن إدراج مثل هذه المعلومات، على سبيل المثال، في مذكرات **البرنامج** التشغيلية الفصلية. كما سيتم إطلاع المجلس على بروتوكولات التفعيل الجديدة بمجرد الانتهاء منها.

129- ولشرح عدم موافقة الإدارة بشكل جزئي على التوصية 7، قالت الأمانة إن المديرين القطريين يخضعون للمساءلة عن تحقيق النتائج في بلدانهم، وأن الإدارة تسعى إلى إنشاء نظام لضمان توافر قدرة احتياطية من موظفي المكاتب القطرية لا تعتمد على النشر.

تقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي (2018/EB.A/20) *(للنظر)*

130- أطلع كبير مسؤولي المخاطر المجلس على حالة تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي. فمن أصل 63 توصية معلقة منذ آخر دورة سنوية للمجلس، تم تنفيذ أو إغلاق 30 توصية. وقد أغلقت جميع التوصيات العشر المعلقة عن سلسلة الإمداد، كما أغلقت سبع توصيات تتعلق بالتغذية المدرسية.

131- ومن أصل 40 توصية مفتوحة، صدرت 35 توصية في العام السابق. وكان من المقرر إغلاق أقدم خمس توصيات بحلول نهاية عام 2018. وما زالت هناك تحديات فيما يتعلق بإدارة المستفيدين، ومستويات التوظيف، ودور وتغطية المكاتب الإقليمية.

132- ورحَّب أعضاء المجلس بالتقدم المحرز، ولكنهم اقترحوا أن يكون التنفيذ بخطوات أسرع، وسألوا عما إذا كان التأخير يعزى إلى تعقيد التوصيات أو القيود المتعلقة بالتوظيف. وأكدوا أن العديد من التوصيات يمكن أن تحقق وفورات، مثل زيادة الكفاءة في الشراء والتوزيع وإدارة التحويلات القائمة على النقد.

133- وسلط بعض الأعضاء الضوء على توصيات تتعلق ببرامج التغذية المدرسية، والمشتريات المحلية، وطلبوا مزيدا من التفاصيل عن الطريقة التي يعتزم بها **البرنامج** توريد الأغذية من المزارعين الأُسريين، وحثوا **البرنامج** على إيلاء الأولوية لبناء القدرات الوطنية. كما طلب الأعضاء اتخاذ قرارات خاصة بإغلاق المكاتب المحلية، ونقل المسؤوليات إلى كيانات وطنية بالتشاور الوثيق مع الحكومات المعنية.

134- وطمأن كبير مسؤولي المخاطر المجلس على وجود نُظم قوية لتتبع تنفيذ التوصيات. ويُعزى أي بطء ملحوظ إلى تعقيد بعض التوصيات، وإلى الجهود التي يبذلها **البرنامج** لكي تكون استجابته للتوصيات شاملة.

135- وفيما يتعلق بالتغذية المدرسية، قالت الإدارة إن إطار الوجبات المدرسية بالمنتجات محلية قد اكتمل، وسوف يصدر قريبا. وأقر **البرنامج** بأهمية القيادة الوطنية في مثل هذه الأنشطة، وسيواصل تقديم الدعم التقني للبرامج الوطنية.

136- وأوضح مدير شُعبة الموارد البشرية أن التوصيات المتعلقة بالموارد البشرية كانت معقدة، وبالتالي فهي تتطلب وقتا للتنفيذ. وكان **البرنامج** حريصا على تحقيق التوازن الصحيح في استخدام العقود القصيرة الأجل. وحقق الخبراء الاستشاريون **للبرنامج** الكفاءة من حيث التكلفة، والمرونة، فضلا عن توفير قدرة إضافية. وكان نموذج التمويل غير القابل للتنبؤ في **البرنامج** بمثابة عائق إضافي أمام تقديم التزامات طويلة الأجل خاصة بالتوظيف، غير أن خارطة الطريق المتكاملة أتاحت فرصة لإجراء مراجعة شاملة لملاك الموظفين، وإبرام عقود أطول.

137- وبصورة أعم، كان **البرنامج** يُنفذ المزيد من التخطيط المنتظم لقوة العمل، ودمج قاعدة بيانات وتحليلات الموارد البشرية لتمكين المديرين من تقييم أفرقتهم، وتحليل التوزان بين الجنسين، وخطة التقاعد. ويلزم المزيد من الاستثمار لإنشاء فريق لتخطيط قوة العمل، والتأكد من أن الأدوات المناسبة كانت في مكانها الصحيح.

138- وأوضح مدير مراجعة الحسابات الخارجية أن سرعة التنفيذ ليست مصدر قلق لأن العديد من التوصيات كانت هيكلية، وبالتالي مرتبطة بالإصلاحات الأخرى، ولأن معظم التوصيات المعلقة لم تُتخذ إلا في يونيو/حزيران 2017.

تقارير التقييم

تقرير التقييم السنوي لعام 2017، ورد الإدارة عليه (2018/EB.A/21) *(للنظر)*

139- قدمت مديرة مكتب التقييم تقرير التقييم السنوي الثاني الذي سوف يصدر في إطار سياسة التقييم الحالية **للبرنامج**. وقد أُحرز تقدم جيد في دمج ثقافة التقييم في جميع أنحاء **البرنامج**، غير أن الإبقاء على معدل التقدم يتطلب تمويلا مستداما وموظفين يتمتعون بمهارات مناسبة لوظيفة التقييم في **البرنامج**.

140- وأكدت الإدارة قيمة التقييمات في الإبلاغ عن تطوير وتنفيذ الخطط الاستراتيجية القطرية والعناصر الأخرى في خارطة الطريق المتكاملة، وعمليات **البرنامج**.

141- وأثنى أعضاء المجلس على التغطية الموسَّعة للتقييم، والتوسع في استخدام نتائج التقييم عند تصميم البرامج وتنفيذها. وبعد ملاحظة أن قيام المكاتب القطرية بإجراء تقييمات لا مركزية يُعد دليلا على الاهتمام المتزايد على نطاق **البرنامج**، أشاروا إلى أنه يجري وضع استراتيجيات تقييم إقليمية، ورحبوا بتعيين موظفي تقييم إقليميين. كما أعربوا عن سرورهم لزيادة التقييمات المشتركة مع منظمات أخرى، وشجعوا **البرنامج** على زيادة التعاون في هذا المجال.

142- ورحب الأعضاء بالخطط الرامية لتقييم جميع برامج المساعدة القطرية، وزيادة تغطية الاستجابات لحالات الطوارئ من المستوى 2 والمستوى 3، وأشار الأعضاء إلى أن ضمان الموارد المالية وغيرها من الموارد يمكن أن يشكل تحديا.

143- وردا على هذه النقاط وغيرها، قالت مديرة مكتب التقييم إنه اعتبارا من عام 2019، سوف يتم إدراج أموال لتقييم الخطط الاستراتيجية القطرية في ميزانيات هذه الخطط، مما يُخفِّف الضغط على ميزانية دعم البرامج والإدارة. ومع ذلك، فإن مكتبها سيحتاج إلى مزيد من الموظفين والأموال ابتداء من العام 2019 لإدارة العدد المتزايد من تقييمات الحوافظ المالية القطرية، ودعم العدد المتزايد من التقييمات اللامركزية. وأضافت الإدارة أن خيارات زيادة التمويل للتقييم تشمل استخدام المساهمات المتعددة الأطراف.

144- وكان هناك توسع في نطاق إجراء التقييمات المشتركة، ولا سيما على المستوى المركزي. وقد أتاح نموذج **البرنامج** فرصا للتقييمات المشتركة مع الوكالات الأخرى التي تجري تقييمات لامركزية مماثلة. وفيما يتعلق بقرار الجمعية العامة 69/237، فإن موظفي التقييم الإقليميين التابعين **للبرنامج** يتعاونون في إطار شبكات التقييم الإقليمية بهدف تعزيز قدرات التقييم الوطنية.

145- وردا على مسألة التنوع الجغرافي لأفرقة التقييم، أشارت مديرة مكتب التقييم إلى أن أربعة تقييمات من بين 24 تقييما طويل الأجل كانت مع مقدمي خدمات مقيمين في أقل البلدان نموا؛ وسوف يظهر المزيد من المعلومات عن التوازن الجغرافي لأفرقة التقييم في تقارير التقييم السنوية المقبلة.

تقرير موجز عن تقييم سياسة الحماية الإنسانية (2012-2017)، ورد الإدارة عليه (2018/EB.A/22) *(للنظر)*

146- وجه فريق التقييم الشكر للإدارة وللمجلس على مشاركتهما. وقد وجد تقرير التقييم أن عمليات السياسة كانت سليمة وتستند إلى أدلة كافية. ومع ذلك، فقد حدد بعض نقاط الضعف مثل عدم المساءلة، وعدم كفاية نُظم الإبلاغ وإدارة البيانات، والأهداف المحدودة؛ ومن الواضح أيضا أن القضايا الجنسانية كانت غالبا ما تطغى على مسائل الحماية. وكان من بين النتائج الرئيسية ضرورة حماية كرامة جميع المستفيدين. ويلزم توفير المزيد من الموارد للإبقاء على السياسة، وتعد القيادة المؤسسية الأوضح والتوجيه الاستراتيجي من الأمور الضرورية لضمان التطبيق المتسق لهذه السياسة، والتوفيق بين الأولويات المتعارضة.

147- وقد وافقت الأمانة على جميع التوصيات الست، وأقرت الحاجة إلى قيادة أكثر فعالية من جانب كبار المديرين. وأشارت الأمانة إلى أن تنفيذ السياسة يجب أن يكون عمليا من حيث السياق، والاحتياجات، وإمكانية الوصول، والشراكات، وتدرك الأمانة أنه يجب أن يُنظر إلى **البرنامج** على أنه يعمل بنظام حماية سليم بالنظر إلى دوره البارز.

148- وأثنى المجلس على قيام **البرنامج** بتعميم الحماية في التخطيط والعمليات، بما يتماشى مع التزامات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، مشيرا إلى أن حالة انعدام الأمن والقيادة اللوجستية تكمن وراء بعض أوجه القصور المحدَّدة؛ ومن بين التحديات الأخرى: المؤشرات المؤسسية الضيقة، والخلط المتكرر بين الحماية والمسائل الجنسانية. ويعد التدريب العملي ضروريا، بما في ذلك تدريب موظفي الشركاء، لتيسير تنفيذ السياسة. وأوصى أعضاء المجلس بتعديل مهام كبار المديرين لتشمل المسؤولية والمساءلة فيما يتعلق بمسائل الحماية، وقالوا إن المانحين سوف يشجعهم التزام **البرنامج** بإدماج الحماية في جميع عملياته.

149- وحث أعضاء المجلس **البرنامج** على ضمان تغطية الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن في سياسة الحماية باعتبارهم فئات ضعيفة بشكل خاص؛ وينبغي استشارتهم بشأن احتياجات الحماية، والاعتراف بحدود قدراتهم. أما الفئات الضعيفة الأخرى التي يجب أن تشملها احتياجات الحماية الخاصة فهي النساء، والأطفال ذوو الإعاقة، والأشخاص الذين يعيشون في ظل الاحتلال. وسوف يلزم المزيد من التمويل، وتحسين إدارة البيانات، والتدريب الخاص بمعالجة قضايا الحماية، في شراكة مع جهات فاعلة أخرى. ودعا أعضاء المجلس إلى وضع جدول زمني لتنفيذ التوصيات عن طريق إجراءات عملية وواقعية ومراعية للاحتياجات المتغيرة.

150- واقترح بعض أعضاء المجلس سياسة جديدة للحماية تستجيب للبيئة التشغيلية المتغيرة. فالحماية ليست سياسة فقط، وإنما هي عقلية تؤثر على الطريقة التي يتم بها دعم المستفيدين، وهذا بدوره يمكن أن يُعزز التخفيف من حدة الكوارث، وملكية المشروعات، والوقاية من المخاطر، والاستدامة. ومن الأمور الحيوية عدم إلحاق أي ضرر، وتحقيق الخير بأفضل الطرق الممكنة.

151- واتفق المقيمون على أن إجراء المزيد من المشاورات مع المستفيدين كان من شأنه أن يصبح مفيدا، ولكنهم لاحظوا أن الوقت والموارد المتاحة قد حددت نطاق الفرص. غير أن تحليل التعليقات قد وفر معلومات قيمة.

152- وأقرت الأمانة بالحاجة إلى زيادة مشاركة كبار المديرين بقيادة المدير التنفيذي، مع ملاحظة أن أي سياسة جديدة سوف تكون مستنيرة بالتشاور مع الشركاء والحكومات بشأن مواضيع من قبيل الحماية من العنف. ويجري تعيين أخصائي في مجال الإعاقة، كما يجري إعداد التدريب والتوجيهات ذات الصلة بسياسة الحماية الإنسانية. وأشارت الأمانة إلى أن تعاريف اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات قد استُخدمت في جميع المسائل المتعلقة بالحماية.

تقرير موجز عن تقييم سياستي البرنامج بشأن المبادئ الإنسانية، وسُبل وصول المساعدات في الفترة 2004-2017، ورد الإدارة عليه (2018/EB.A/23) *(للنظر)*

153- قال المقيمون إن سياسات **البرنامج** المتعلقة بالمبادئ الإنسانية وإمكانية الوصول كانت متماسكة وذات صلة، ولكن التنفيذ كان غير كافٍ في بعض الأحيان بسبب عدم وضوح المصطلحات. وقد صُنِّف وصول **البرنامج** إلى المستفيدين بأنه جيد، غير أنه

ينبغي تحسين الرصد. ولم يكن الوعي بالمبادئ الإنسانية متكافئا بين الموظفين، غير أن **البرنامج** حافظ على سمعته فيما يتعلق بالمبادئ الإنسانية والحياد. وقد تفاوتت الأفكار الخارجية عن **البرنامج**، حتى أنه كان يُنظر إليه أحيانا على أنه متحيز نحو الحكومات، لأنه، على سبيل المثال، استخدم حراسة مسلحة في مناطق غير آمنة، وغالبا ما كان فهمه للحاجة إلى الاستقلال والحياد التشغيليين أمرا غير مفهوم، خاصة عندما كان يُنظر إلى عمله مع الشركاء على أنه من قبيل الحياد المتأرجح.

154- ولاحظت الأمانة أنه مع تطور السياق التشغيلي، طُلب من **البرنامج** عمل المزيد، على الرغم من أن المسؤولية عن المستفيدين والشركاء كانت تُمثِّل شغله الشاغل. وكان لدى **البرنامج** القدرة على تنفيذ ولايته، غير أن الرصد كان ضروريا لتوضيح أين تبدو الحاجة إلى تحديد الأولويات على أنها تنال من حياده وتمسكه بالمبادئ الإنسانية. ومن بين التوصيات الثمانية، تم الاتفاق على خمس توصيات، وعلى ثلاث توصيات بصورة جزئية، كما هو موضح في وثيقة رد الإدارة.

155- قال أعضاء المجلس إن **البرنامج** يتمتع بسمعة عالية في مجال الإنسانية، غير أنه يُنظر أحيانا إلى تجرده وحياده بصورة غير مواتية. وأقر أعضاء المجلس أنه يتعيَّن إجراء مقايضات، وقالوا إن الحكم عليها ينبغي أن يستند إلى أخذ كل حالة على حدة. واقترح بعض الأعضاء وضع سياسات جديدة بشأن المبادئ الإنسانية.

156- وأثنى الأعضاء على جودة التقييم، ونطاقه، واستناده إلى الأدلة. وبالإشارة إلى شعور البعض بأنه قد تم تسييس عملية تقديم المساعدات الإنسانية، أوصى أعضاء المجلس بأن يسعى **البرنامج** إلى ضمان أن يُنظر إليه على أنه متجرّد ومحايد، ولا سيما من جانب أصحاب المصلحة الخارجيين. وفي ضوء الفهم غير المتوازن للمبادئ الإنسانية من جانب الموظفين، أوصى الأعضاء أيضا بزيادة بناء القدرات، والتدريب تمشيا مع معايير اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وقيل إنه إذا كان لدى الموظفين فهم كامل للمسائل الإنسانية، فلن تكون هناك حاجة إلى وضع سياسات جديدة. واقترح الأعضاء أن يعكس تعريف "الوصول" تلك الحالات التي تم فيها تقديم المساعدة إلى المستفيدين، والحالات التي حصل فيها المستفيدون على المساعدة. وتم التشديد على أهمية الاتصالات الكاملة مع أصحاب المصلحة، واقترح الأعضاء أن ينشر **البرنامج** بروتوكولات بشأن الوصول، ويتخذ قرارات وإجراءات مقبولة، ويوضح قضايا المساءلة.

157- ومع ملاحظة أن المساهمات المخصصة بصورة صارمة قد تسببت في قيود تشغيلية، وما يترتَّب على ذلك من سوء فهم **للبرنامج**، سأل أعضاء المجلس عن الطريقة التي يعتزم بها **البرنامج** زيادة التمويل المتعدد السنوات. وكان الاعتبار الأول هو الالتزام بالمبادئ الإنسانية والقانون، غير أنه كان يتعيَّن أن تُترك **للبرنامج** حرية التصرف بمرونة وفقا لما تمليه الظروف. وأوصى أعضاء المجلس بتحديد الأولويات الإنسانية في العقود المبرمة مع الشركاء، وطالبوا بتوضيحات تتعلق بخطط تحسين إجراءات الرصد واختيار الشركاء.

158- وشكر المقيِّمون أعضاء المجلس على مساهماتهم، مشيرين إلى أن الخبراء الخارجيين قاموا بوضع الأساس. ويتعين إدارة المخاطر التي تُعزى إلى أفكار عن **البرنامج** مع مراعاة التنوع الكبير بين شركاء **البرنامج** ومصالح المانحين.

159- ومع الاعتراف بأن السياسات الجديدة لم تكن ضرورية، وافقت الأمانة على زيادة الوعي بالمبادئ الإنسانية بين موظفي **البرنامج** والشركاء، وتنفيذ توصيات التقييم. وشكرت الأمانة المانحين الذين دعموا العمل في مجال المبادئ الإنسانية. وفيما يتعلق باستخدام طرائق التحويلات القائمة على النقد في السياق الإنساني، قالت الأمانة إن استخدامها سوف يُساعد على الحد من الأفكار الظالمة. وقد عمل **البرنامج** بشفافية مع جهات فاعلة مسلحة غير رسمية حسب الضرورة، ولكن فقط من أجل الوصول إلى الفئات الضعيفة، وحتى مع ذلك، لم يكن من السهل ضمان الوصول إلى هذه الفئات.

حالة تنفيذ توصيات التقييم (2018/EB.A/24) *(للنظر)*

160- عرضت الأمانة التقرير الذي فحص الاتجاهات في تنفيذ الإدارة للتوصيات الناتجة عن تقييمات عمليات **البرنامج**، بما في ذلك حسب نوع التقييم والمنطقة الجغرافية. وكان التركيز ينصب على التوصيات الناتجة عن التقييمات التي قُدمت إلى المجلس في الفترة من 2008 إلى 2017. وكان هدف **البرنامج** هو تنفيذ 100 في المائة من التوصيات كل سنة، وبلغ متوسط معدله في السنوات الخمس الماضية 83 في المائة. وأشارت الأمانة إلى حدوث تحسن طفيف في معدلات التنفيذ في عام 2017، وأوضحت أن التعليقات وعمليات الإبلاغ قد تحسَّنت في السنوات الأخيرة.

161- ولم تكن هناك تعليقات لدى المجلس، واعتمد مشروع القرار.

تحديث عن شراء الأغذية *(للعلم)*

162- أشارت الأمانة إلى أن مشتريات الأغذية العالمية البالغة 1.4 مليار دولار أمريكي من 100 بلد عكست بشكل رئيسي الاحتياجات المتزايدة للاستجابات لحالات الطوارئ من المستوى 3. وقد أدى استخدام **البرنامج** لطرائق التعاقد الجديدة، وقدرته الشرائية إلى تحقيق كفاءة ملحوظة في التكاليف، وقد ساعد استخدام مرفق إدارة السلع العالمية على خفض المُهل الزمنية، وضمان استمرارية خطوط الإمداد.

163- وأوصى أعضاء المجلس بزيادة استكشاف إمكانات مرفق إدارة السلع العالمية على ضوء القلق من أن الشراء من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة كان يمثِّل 2 في المائة فقط من المشتريات العامة. وأوصى أعضاء المجلس بالاعتراف بمتطلبات التغذية في جميع عمليات شراء الأغذية؛ وتمديد استخدام العقود المواتية لصغار المزارعين؛ وأن يتم التحقق من فوائد البقوليات في سلال الأغذية، مع مراعاة أن من بين مزاياها الأخرى احتياج نموها إلى مياه قليلة نسبيا، وبالتالي فإنها تساهم في استعادة التربة المستنزفة.

164- وبعد الإشارة إلى تنوع البلدان المعنية، أوصى أعضاء المجلس بوضع سياسات متكاملة، وضوابط للجودة، وتحديث الإرشادات والتدريب وفقا لذلك. وطلب أعضاء المجلس توضيحا يتعلق باستخدام الكائنات المعدَّلة وراثيا، وتعاريف الوضع القطري.

165- وبعد أن وجَّهت الأمانة الشكر إلى المجلس على ملاحظاته، أشارت إلى أن الكائنات المعدَّلة وراثيا معرَّفة في الدستور الغذائي لمنظمة الأغذية والزراعة، وأنه ليس **للبرنامج** أي تأثير فيما يتعلق بقبولها. أما تعريف البلد النامي فقد ورد في الوثيقة ضمن جدول بلدان المصدر. وشددت الأمانة على أن نُهُج الشراء من أجل التقدم يمكن أن تزيد من نسبة إنتاج المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة إلى 10 في المائة أو أكثر بالنسبة لمشتريات **البرنامج**، واعترفت بأن المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة يحتاجون إلى المزيد من الدعم لكي يصبحوا من بين البائعين الذين يتعامل معهم **البرنامج**؛ وسوف تساعد العقود الجديدة في هذا الصدد. وأوضحت الأمانة أن سلال الأغذية تعكس التوازن بين الاحتياجات والتمويل والقيمة الغذائية، وأن البقوليات كانت من بين العناصر التي تم شراؤها من أصحاب الحيازات الصغيرة. ويجري إعداد سياسة جديدة للمشتريات المحلية.

تقرير شفوي عن الزيارة الميدانية للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي

166- تمت الزيارة الميدانية للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي إلى أوغندا في الفترة من 28 أبريل/نيسان إلى 6 مايو/أيار. وفي انتظار تقديم تقرير خطي في الدورة العادية الثانية للمجلس لعام 2018، قام رئيس المجلس التنفيذي **للبرنامج** وأعضاء المجالس الخمسة الآخرون الذين شاركوا في الزيارة بتسليط الضوء على هذه الزيارة.

167- وأبدى المشاركون إعجابهم بالتوازن بين الاجتماعات الرفيعة المستوى والزيارات الميدانية، مشيرين إلى الاجتماع الذي كان أطول من المتوقع مع رئيس جمهورية أوغندا الذي أكد فيه من جديد التزام بلده بمواصلة استقبال اللاجئين واستضافتهم. وأوضح رئيس وزراء أوغندا خطة الحكومة للتنفيذ الكامل لطريقة تسجيل القياسات الحيوية لأكثر من مليون لاجئ موجودين في أوغندا، كما التقى المشاركون برئيس البرلمان. وقد أتيحت الفرص للتحدث مباشرة مع اللاجئين، وتركت انطباعات قوية بشكل خاص لدى المشاركين، الذين أفادوا بأنه على الرغم من توفير أوغندا للأراضي بسخاء للاجئين الذين تمكنوا من بناء المنازل وزراعة المحاصيل الغذائية، واجه الكثير من الأسر المعيشية تحديات بسبب نقص الأدوات والبذور والمستلزمات الزراعية الأخرى، بينما تسبب الفقر المدقع في ظهور خطر التوتر بين المجتمعات المضيفة واللاجئين في بعض المناطق. وكانت هناك تحديات أخرى تتعلق بالأضرار التي لحقت بالبيئة والبنية التحتية بسبب تقديم المساعدة الإنسانية، وأثر مستوطنات اللاجئين الكبيرة.

168- كما أتاحت الزيارات الميدانية للمشاركين الفرصة لكي يروا المدارس والأسواق التي شيدها اللاجئون بدعم من الأمم المتحدة، وأمثلة على التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، فضلا على الطريقة التي تعمل بها مبادرة الأمم المتحدة لتوحيد النداء على أرض الواقع.

169- وشكر المشاركون المدير القطري وموظفي المكتب القطري على تيسير الزيارة إلى أوغندا، قائلين إن ما شاهدوه من أنشطة **البرنامج** في أوغندا جعلهم فخورين بعمليات **البرنامج** في هذا البلد.

تقرير شفوي عن الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي *(للعلم)*

170- أطلع الرئيس المجلس على الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، والذي نظمه صندوق الأمم المتحدة للسكان وعُقد في نيويورك في 1 يونيو/حزيران. وسوف يُقدم تقرير كتابي في الدورة العادية الثانية لعام 2018. وقد ترأس الاجتماع رؤساء المجالس التنفيذية الذين أخذوا أماكنهم على المنصة، إلى جانب رؤساء الوكالات الذين قدموا عروضا أو ردودا من مقاعدهم. واقترح الرئيس اعتبار هذا الشكل كنموذج يتم اتباعه في الاجتماعات المشتركة لهيئات إدارة الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها.

171- وقد تركزت المناقشات على ثلاثة مواضيع: الجهود المشتركة لتعزيز التماسك والتعاون والكفاءة في الميدان؛ وأساليب عمل المجالس التنفيذية؛ والتغلب على أوجه عدم المساواة بين البلدان وداخلها، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد ترأس رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي آخر هذه المناقشات.

172- وكانت مناقشة أساليب العمل فعالة بشكل خاص، وركزت على انتخاب أعضاء هيئات المجالس التنفيذية؛ والتفاعل بين رؤساء المجالس التنفيذية؛ وعدد جلسات المجلس التي تعقد كل عام؛ والمشاركة بين الوكالات والدول الأعضاء؛ وتبسيط الزيارات الميدانية؛ والتنسيق بين الوكالات. وقدم الرئيس وجهة نظر المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي بشأن هذه القضايا، على نحو ما نقله إليه الأعضاء الآخرون في هيئة مكتب **البرنامج**، قائلا من بين أمور أخرى إنه بينما توفر الاجتماعات المشتركة للمجالس التنفيذية فرصة ممتازة لمناقشة المجالات ذات الاهتمام المشترك، فإنها لم تكن بمثابة منتديات لصنع القرار، نظرا لأن صنع القرار هو دور الهيئة الإدارية لكل وكالة.

173- ونظرا لأن برنامج الأغذية العالمي سوف ينظم الاجتماع المشترك لعام 2019، دعا الرئيس المجالس التنفيذية في نيويورك للمجيء إلى روما حيث سيعقد الاجتماع المشترك.

المسائل التشغيلية

الحافظة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ

174- بعد أن أوشكت عملية تداول خارطة الطريق المتكاملة على الاكتمال، دعا المكتب الإقليمي لإعداد تقرير تجميعي للاستعراضات الاستراتيجية حتى الآن، واستهل تحليلا شاملا للحافظة الإقليمية للخطط الاستراتيجية القطرية الناشئة. وسوف تساعد هذه الجهود على إجراء التعديلات في المستقبل لكل من الاستعراضات الاستراتيجية والخطط الاستراتيجية القطرية حتى عام 2030. كما يعمل المكتب الإقليمي مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى لتعزيز حوكمة الأمن الغذائي والتغذية في إطار الحكومات، والتنسيق بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية؛ وقد تم تطوير أفضل الممارسات في أفغانستان والهند. ويجري أيضا تقييم التوسع في الحافظة لتشمل بلدانا من قبيل بابوا غينيا الجديدة.

175- ونظرا لوجود مخاطر عالية خلال موسم الرياح الموسمية، تم تمديد الاستجابة لحالات الطوارئ من المستوى 3 في بنغلاديش حتى سبتمبر/أيلول 2018. ووصلت عمليات توزيع الأغذية بصورة متسقة إلى أكثر من 000 850 لاجئ، بينما حصل 000 150 مستفيد على دعم تغذوي. ووصل معدل الالتحاق بالمدارس إلى ما يقرب من 100 في المائة، وهذا من شأنه أن ييسر الاستجابة المتعددة القطاعات، مع التوسع في استخدام النقد. واستمر التعاون الهندسي بين الحكومة، ومفوضية الأمم المتحدة

السامية لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، و**البرنامج** للتخفيف من أثر موسم الرياح الموسمية. وبالإضافة إلى ذلك، استُهل مشروع مشترك بين منظمة الأغذية والزراعة، ومفوضية شؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة لتوفير الوصول الآمن إلى الوقود والطاقة. وبلغت الاحتياجات الإجمالية 212 مليون دولار أمريكي حتى نهاية عام 2018.

176- واستنادا إلى الزيارة التي قام بها المدير التنفيذي في مايو/أيار، والتي تم خلالها إتاحة الوصول إلى مستويات عالية في الحكومة ومواقع مشروعات ميدانية، بدأ العمل في خطة استراتيجية قطرية مؤقتة لعرضها على المجلس في دورته العادية الأولى لعام 2019. ويجري أيضا وضع خطط طوارئ من أجل المزيد من التوسع، والقيام بتدخلات إنمائية إذا تحسنت الحالة السياسية.

177- ويجري تنفيذ أول عملية طوارئ محدودة **للبرنامج** في بابوا غينيا الجديدة، حيث يساعد 000 35 من ضحايا الزلزال، ويقدم خدمات لوجستية مشتركة. وفي دول جزر المحيط الهادئ، شارك **البرنامج** في مجموعة من أنشطة التأهب باستخدام آلية الصناديق الاستئمانية. وأشير إلى طلب نيوزيلندا وضع خطة استراتيجية رسمية لمنطقة المحيط الهادئ، وتجري مناقشات داخلية بشأن خطة استراتيجية قطرية مؤقتة محتملة لعرضها على المجلس في عام 2019.

الخطة الاستراتيجية القطرية لأفغانستان (2018-2022) (2018/EB.A/8) *(للموافقة)*

178- قدم نائب المدير القطري الخطة الاستراتيجية القطرية لأفغانستان، وشكر المجلس على المشاركة المكثفة التي استنارت بها هذه الخطة. وقال إن النهج الجديد **للبرنامج** في هذا البلد يهدف إلى دعم تحقيق القضاء على الجوع بطريقة تسهم أيضا، حيثما أمكن، في الانتقال الطويل الأجل إلى التنمية المستدامة والسلام الدائم. ويتواءم هذا النهج مع أولويات الحكومة، وتوصيات الاستعراض الاستراتيجي لأفغانستان بشأن القضاء على الجوع، والإطار الوطني، وأهداف التنمية المستدامة.

179- ورحب أعضاء المجلس بالخطة ترحيبا حارا وأشادوا بالرد الإيجابي **للبرنامج** على مشاورات المجلس وتوصياته. وأعربوا عن تقديرهم للتنسيق الذي ينفذه **البرنامج** مع اليونيسف من أجل تعزيز سلسلة إمداد الأغذية العلاجية، ونهج الحد من مخاطر الكوارث، وإدراج أهداف خاصة بالمساواة بين الجنسين، ورغم أن البعض اقترح أن هذا الأخير ربما يكون أكثر طموحا.

180- وطالب بعض الأعضاء بزيادة التركيز على أنشطة التغذية وعلى التنمية بدلا من الإغاثة في حالات الطوارئ. وطلب أحد المندوبين المزيد من المعلومات عن نهج دورة الحياة بالنسبة للتغذية. وقال آخرون إنه ينبغي إعطاء الأولوية لدعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من أجل زيادة إنتاجيتهم وتعزيز سلسلة الإمداد.

181- وأثنى العديد من الأعضاء على إدراج التحويلات القائمة على النقد، ولكنهم أعربوا عن مخاوفهم إزاء كيفية تنفيذها بشكل آمن، وفي مناطق لا يغطيها الهاتف المحمول أو معدات الحاسوب. كما حثوا **البرنامج** على توسيع قاعدة شراكته، وإدراج الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات في حصائل الخطط الاستراتيجية القطرية.

182- وشكر نائب المدير القطري أعضاء المجلس على تعليقاتهم، وأكد من جديد دعم **البرنامج** لأنشطة التنمية، والتعاون، وبناء القدرة على الصمود، والحد من مخاطر الكوارث، ونُهج التحول الجنساني. وأوضح أن نَهج دورة الحياة بالنسبة للتغذية يشمل الوقاية من سوء التغذية وكذلك العلاج، مع الوعي بالآثار عبر الأجيال. وقد أجري تحليل خاص بالحماية لجميع البرامج، وأن التحويلات القائمة على النقد لم تستخدم إلا عندما تكون الظروف المحلية مواتية.

183- وشكر الرئيس التنفيذي لأفغانستان المجلس على اعتماد الخطة الاستراتيجية القطرية، وأعرب عن التزام حكومته القوي بالخطة. واسترعى الاهتمام إلى ثلاثة تحديات جديدة نشأت منذ وضع الخطة: التدفق الكبير للعائدين من باكستان وإيران؛ والأعداد المتزايدة من النازحين داخليا الفارين من النزاع؛ والجفاف الشديد. وحث **البرنامج** على النظر في تعديل تقدير تكلفة الخطة الاستراتيجية القطرية لضمان ألا يتأثر الأمن الغذائي سلبيا بهذه التحديات الإضافية. وأكد في ختام كلمته دعم الحكومة **للبرنامج** والخطة الاستراتيجية القطرية الجديدة لأفغانستان.

الخطة الاستراتيجية القطرية للفلبين (2018-2023) (2018/EB.A/9) *(للموافقة)*

184- استرعى المدير القطري الاهتمام إلى دعم الحكومة لهدف **البرنامج** المتمثل في الأمن الغذائي الشامل والتنمية السلمية بما يتماشى مع الهدفين 2 و17 من أهداف التنمية المستدامة، معربا عن شكره لدعم المجلس للخطة الاستراتيجية القطرية.

185- وأشار أعضاء المجلس إلى أنه بينما تشمل التحديات المستمرة الكوارث الطبيعية المتكررة، والنزاعات، وسوء التغذية في ولاية ميندناو، فإن الحكومة تعترف بالقيمة التي يتعين على **البرنامج** تقديمها من حيث بناء القدرات لتيسير الانتقال إلى نُظم غذائية محسَّنة، وتقديم المساعدة التقنية، وبناء القدرات التعاونية بهدف القضاء على سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي. وأشاد أعضاء المجلس بأهداف الخطة الاستراتيجية القطرية لتحسين التعليم، ومشاركة المرأة، وضمان إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة.

186- وبعد أن أشار أحد الأعضاء إلى أن 20 في المائة من السكان يعيشون في فقر، وافق الأعضاء على أنه يتعين معالجة الفقر في إطار خطة التنمية الوطنية بما يتواءم مع الخطة الاستراتيجية القطرية. وينبغي أن يشمل السعي لرفع مستوى المعيشة ضرورة التعاون لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين، ودعم برمجة بناء الصمود، والحصول على مأكولات مغذية. وشدد الأعضاء على ضرورة وضع إطار سياسي متماسك، وسد الثغرات في نظم الأغذية، والقضاء على ممارسات التسويق غير التنافسية.

187- وبالإضافة إلى ذلك، أشار الأعضاء إلى مقترحات تتعلق بالرصد والإبلاغ، وأوصوا بنشر جدول زمني للتنفيذ من أجل توثيق التقدم المحرز نحو ملكية الحكومة، مقترحين أن يُتبع نفس الشيء في جميع الخطط الاستراتيجية القطرية. وحثوا **البرنامج** على تطوير شراكات مع هيئات من قبيل مصرف التنمية الأسيوي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والبنك الدولي لتوليد تمويل للخطة الاستراتيجية القطرية وإدارة هذا التمويل.

188- وبعد أن شكر المدير القطري المجلس على ملاحظاته، أقر بإمكانية إقامة شراكات مع المصارف الإقليمية، وأكد من جديد الالتزام بدعم الحكومة في خططها للحد من الجوع وتحقيق التنمية. وسيتم إبلاغ سفارات الشركاء على المستوى الوطني بالمعلومات عن خطوط الأساس والأهداف والتوقيت بصورة منتظمة.

تحديث شامل عن الخطة الاستراتيجية القطرية لميانمار (2018-2022) (WFP/EB.A/2018/10) *(للنظر)*

189- أوجز المدير القطري التقدم المحرز في ميانمار منذ فبراير/شباط 2018. فقد منحت الحكومة **للبرنامج** مدة ثلاثة أشهر من التغطية لعمليات التوزيع الشاملة. وقد أوفدت في أبريل/نيسان ومايو/أيار بعثة لتقييم حالة المحاصيل والأمن الغذائي في ولاية راخين؛ وشملت النتائج الأولية مستويات مثيرة للقلق خاصة بانعدام الأمن الغذائي في الشمال، وارتفاع مخاطر سوء التغذية. وفي حين تم إحراز تقدم، فإنه يلزم ضمان الوصول المستمر وغير المقيد للقيام بأنشطة الرصد الحيوية.

190- ورحب أعضاء المجلس بالتحديث، وأثنوا على **البرنامج** للمساعدة التي قدمها لأكثر من 000 500 شخص منذ يناير/كانون الثاني 2018 رغم التحديات الكبيرة. وحثوا الحكومة على ضمان العودة الآمنة والكريمة والطوعية للمشردين واللاجئين، وتوسيع نطاق الوصول إلى هيئات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الدولية، وأعربوا عن قلقهم لأن القيود المفروضة على التنقل تعرقل سُبُل كسب العيش، والوصول إلى الخدمات الأساسية في ولاية راخين وولايات أخرى.

191- وأعرب بعض الأعضاء عن قلقهم إزاء الإغلاق الشامل لمخيمات المشردين داخليا، وعدم الاستقرار المستمر في ولايتي كاتشين وراخين. وطُلب المزيد من المعلومات عن أمن البيانات، والشركات، والحماية، ومساعدة الأشخاص المشردين داخليا، ومعايير الاستهداف، وبناء القدرات، والتغييرات المخططة في حافظة أنشطة **البرنامج**، ولا سيما في ضوء نقص التمويل. وأوصى أحد الأعضاء بإجراء تحليل جنساني خاص بالتحويلات القائمة على النقد، وطالب بأن تكون البيانات مصنفة حسب الجنس والعمر.

192- وشكر المدير القطري أعضاء المجلس على تعليقاتهم، وتعهد بتقديم ردود خطية مفصَّلة على أسئلة الأعضاء. وأكد أن **البرنامج** سوف يتبع قيادة مفوضية شؤون اللاجئين بمجرد بدء عملية إعادة التوطين، والعمل مع حركة الصليب الأحمر وغيرها. وسوف ينشر تقرير عن نتائج تقييم حالة المحاصيل والأمن الغذائي بمجرد مناقشة مسودة التقرير مع الحكومة. ويجري اتباع جميع البروتوكولات المتعلقة بحماية البيانات، وبذل العناية الواجبة للتحويلات القائمة على النقد. ووافق على أن حرية التنقل تُعد من الأمور الحاسمة، على النحو الذي أوضحته اللجنة الاستشارية المعنية بتقرير ولاية راخين. وفيما يتعلق بإغلاق المخيمات، فإن **البرنامج** كان على استعداد لتحديد إجراءاته بعد أن وضعت الحكومة استراتيجيتها. وأشار إلى أنه كان هناك عجز قدره 24 مليون دولار أمريكي في تمويل الخطة الاستراتيجية القطرية لميانمار بالنسبة لعام 2018، مما سيكون له أثر سلبي على بناء القدرات نظرا لأنه تم تخصيص التمويل لأنشطة الإغاثة العاجلة.

193- وقدم ممثل ميانمار بيانا سلط فيه الضوء على التقدم المحرز، مشيرا على وجه الخصوص إلى مذكرة تفاهم بين الحكومة ومفوضية شؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأضاف أن الحكومة لا يمكنها إعطاء حق الوصول إلى مناطق في البلد لا تخضع لسيطرتها، لأنه لا يمكنها ضمان الأمن في مثل هذه المناطق.

الحافظة القطرية لغرب أفريقيا

194- أطلع المدير الإقليمي لغرب أفريقيا المجلس على أعمال **البرنامج** في الإقليم، حيث تعرض أكثر من 17 مليون شخص لخطر انعدام الأمن الغذائي في 19 بلدا. وكان **البرنامج** قد أعلن في وقت سابق من هذا الشهر عن الاستجابة لحالة طوارئ من المستوى 3 بالنسبة لمنطقة الساحل. وكانت هناك أيضا استجابات هامة لحالات الطوارئ في شمال شرق نيجيريا وفي جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد واجهت العمليات في جميع أنحاء الإقليم عجزا حادا في التمويل.

195- ففي منطقة الساحل، أدى موسم الحصاد الضعيف إلى بداية مبكرة جدا لموسم جدب، مما تسبب في تفاقم تحديات البنية الأساسية وانعدام الأمن، وكان 6 ملايين شخص بحاجة إلى مساعدات غذائية فورية بلغت تكلفتها 270 مليون دولار أمريكي. ويعمل **البرنامج** مع منظمة الأغذية والزراعة، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وقد بدأت الاستجابة بالفعل برغم فجوة التمويل.

196- ويلزم إيجاد حلول مستدامة لبناء قدرة السكان المتضررين على الصمود على المدى الطويل. وأجرى **البرنامج** تقييما للمواقع المحتملة في النيجر لتجربة برامج متكاملة ومتعددة السنوات مع ائتلاف من الشركاء، في محاولة لكسر دائرة انعدام الأمن الغذائي.

197- وكانت هناك استجابة لحالة طوارئ من المستوى 3 في حوض بحيرة تشاد، حيث عانى 5 ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي والتغذوي، والذي تدهور بسبب الهجمات التي تشنها جماعات مسلحة. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث يفتقر أكثر من نصف السكان إلى الحصول على الغذاء والخدمات الأساسية، يعتزم **البرنامج** تقديم الدعم إلى مليون شخص.

198- وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم من ثغرات التمويل، وخاصة بالنسبة لليبيا؛ ودعا أحد الأعضاء إلى عقد مؤتمر المانحين. وطلب بعض الأعضاء معلومات عن 3 ملايين شخص اعتُبروا من المحتاجين ولكن لم تشملهم خطط **البرنامج**. وطلب آخرون المزيد من المعلومات عن عمل **البرنامج** مع منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في منطقة الساحل، وعن تفعيل الاستجابة لحالة طوارئ من المستوى 3 في سياق خارطة الطريق المتكاملة.

199- وأكد المدير الإقليمي أن **البرنامج** يواجه صعوبات مالية، ولا سيما في ليبريا. وكان يلزم تمويل متعدد السنوات مع ائتلاف للشركاء من أجل بناء القدرة على الصمود، وكانت حالة الطوارئ من المستوى 3 قد أعلنت في منطقة الساحل من أجل استرعاء الاهتمام إلى الوضع هناك. وتم التخطيط لعقد اجتماع مائدة مستديرة في 25 يوليو/تموز لجمع الأموال، ويجري التماس تمويل إضافي على المستوى الداخلي.

200- ويخطط **البرنامج** لمساعدة 3.5 مليون شخص من أصل 6 ملايين شخص يعتبرون في مسيس الحاجة في منطقة الساحل، بينما تجري مساعدة الباقين بواسطة الحكومة وشركاء آخرين. وأكد أن **البرنامج** له موقف مشترك مع منظمة الأغذية والزراعة واليونيسف بشأن الأمن الغذائي، والتغذية، والزارعة الرعوية. وكانت هناك مناقشات جارية بشأن عقد مؤتمر عن الترابط بين الاعتبارات الإنسانية والتنمية والسلام أو عن بناء الصمود. وكان الأمن يماثل تحديا إضافيا في الإقليم، وقال إن إجراءات مجموعة البلدان الخمس في منطقة الساحل يمكن أن تزيد من تعقيد عمل **البرنامج**. ويهدف **البرنامج** إلى عقد محادثات مع مجموعة البلدان الخمسة لضمان أن يتمكن **البرنامج** من الوصول إلى أولئك المحتاجين.

تقرير موجز عن تقييم الحافظة القطرية لجمهورية أفريقيا الوسطى (2012 – منتصف 2017) ورد الإدارة عليه (WFP/EB.A/2018/25)

(للنظر)

201- عرضت مديرة مكتب التقييم تقييم الحافظة القطرية لجمهورية أفريقيا الوسطى، حيث توجد حالة طوارئ من المستوى 2 مع أكثر من 50 في المائة من السكان المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية.

202- واعترف التقييم ببيئة التشغيل البالغة الصعوبة في هذا البلد، والتي اتسمت بانعدام الأمن ونقص شديد في التمويل. وقدم التقرير ثماني توصيات في إطار ثلاثة مواضيع: دعم السلام حيثما أمكن، والاستجابة على نحو أفضل لتحدي القضاء على الجوع، وتحسين الكفاءة. ووافقت الإدارة على جميع التوصيات وكانت الإجراءات قد اتخذت بالفعل بشأن معظمها.

203- وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ إزاء الحالة في هذا البلد، ووصفوها بأنها أزمة منسية. ولاحظوا أن أهداف **البرنامج** تتماشى مع أولويات الأمم المتحدة والأولويات الوطنية، وأثنوا على دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية لقيامها بأعمال الإجلاء.

204- وحث الأعضاء **البرنامج** على تعزيز التنمية الريفية والاجتماعية، وخاصة من خلال دعم صغار المزارعين، والمبادرات الرامية إلى إعادة إدماج المشردين. وأيدوا استخدام التحويلات القائمة على النقد كلما كان ذلك ممكنا. كما أوصوا بالتوسع في استخدام برامج الغذاء من أجل إنشاء الأصول، والشراء من أجل التقدم، وتوسيع الشراكات مع اليونيسف وغيرها.

205- وقال بعض الأعضاء إنه من المهم تعزيز نظم الرصد لسد الثغرات الحاسمة في البيانات. ودعا آخران **البرنامج** إلى تحسين ظروف معيشة الموظفين بسبب ارتفاع معدل دوران الموظفين في المكتب القطري.

206- وأكد المدير القطري أن الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة تضمنت زيادة التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة لبناء القدرة على الصمود، ورصد الأمن الغذائي. ويجري تنفيذ أعمال خاصة ببناء والصمود مثل برنامج الشراء من أجل التقدم ودعم صغار المزارعين. وبما أنه يمكن الحصول على المنتجات من المناطق التي يسودها السلام في هذا البلد، فإن **البرنامج** يأمل في زيادة المشتريات المحلية بمجرد حصوله على التمويل الكافي.

207- وكانت العلاقات قوية للغاية مع اليونيسف، ولا سيما فيما يتعلق بمعالجة سوء التغذية؛ فقد ركز **البرنامج** على معالجة الحالات المعتدلة في مراكز التغذية، بينما عالجت اليونيسف الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية الحاد في المراكز الصحية. وكانت لدى الوكالتين خطة مشتركة للاستجابة السريعة، وكانتا تتعاونان في استقصاء عن مبادرة الرصد الموحَّد، وتقييم الإغاثة، والحالات الانتقالية. وسوف يواصلان العمل على تحسين أنظمة الاستهداف والإحالة الإقليمية.

208- ورغم أن الوصول كان يمثل مشكلة، فإن **البرنامج** فتح ممرا شرقيا لإحضار منتجات من أوغندا إلى المشردين داخليا في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولكي تكون المواد الغذائية قريبة من المستفيدين، فكان هدف **البرنامج** هو توفير الأغذية لمدة شهر أو شهرين في كل مكتب فرعي، وقد تم بالفعل زيادة سعة التخزين في بعض المكاتب.

209-وفي الختام، أشار المدير القطري إلى أن صندوق الرفاه التابع **للبرنامج** دفع تكاليف التحسينات لجميع المكاتب الفرعية ولإيواء الموظفين. كما كانت الحماية من بين الأولويات، وخاصة مع الشراكات. وأقر المكتب قواعد مكافحة التحرش، ومن خلال دعم الحكومة، تم إنشاء خط هاتفي ساخن للمستفيدين بغية الإبلاغ عن أي شواغل.

الحافظة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى

210- أوجز المدير الإقليمي العمل الذي يضطلع به **البرنامج** في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وشرق أوروبا وآسيا الوسطى، والتي تتسم بالتنوع، حيث كان النزاع الممتد هو السبب الرئيسي لزيادة انعدام الأمن الغذائي وتشريد السكان. فمن بين 33 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي في هذا الإقليم، تمكَّن **البرنامج** من الوصول إلى 19 مليون شخص في الفترة ما بين يناير/كانون الثاني ويونيو/حزيران 2018.

211- وفي اليمن، قام **البرنامج** بإطعام 7 ملايين شخص، ومن المرجح أن يرتفع هذا الرقم بمقدار 3.2 مليون شخص. وينتظر **البرنامج** حلا سياسيا للأزمة على أمل التحول إلى برامج التنمية والاستقرار.

212- وقد أسفر اثنا عشر عاما من الحصار المفروض على قطاع غزة عن ارتفاع معدلات الفقر والبطالة. وكانت مصادر المياه ملوثة، وظلت الكهرباء محدودة، ومع أزمة التمويل التي تواجهها وكالة الأونروا، ليس من المرجح إعادة فتح المدارس في سبتمبر/أيلول، مما سيترك مئات الأطفال خارج المدرسة، وأكثر عرضة للمخاطر.

213- وفي ليبيا، عاد **البرنامج** إلى طرابلس بعد أربع سنوات من العمليات البعيدة. وظلت المعدلات المرتفعة للبطالة والتشرد، والافتقار إلى الأسواق العاملة من بين التحديات الأساسية. ويهدف **البرنامج** إلى تحقيق آثار طويلة الأجل، بما في ذلك عن طريق استخدام الابتكار والتحويلات القائمة على النقد، ودعم أكثر الفئات ضعفا، بمن فيهم المهاجرون العابرون عن طريق ليبيا.

214- وشكر المدير الإقليمي المانحين على مساهماتهم السخية، بما في ذلك التمويل المتعدد السنوات، مما أتاح **للبرنامج** مواصلة مساعدته، وبناء الثقة مع الحكومات المضيفة والسكان المتضررين. ولا تزال حالات العجز تمثل مصدر قلق، حيث لم يتم تلقي سوى 2 مليون دولار أمريكي من أصل 4.2 مليار دولار أمريكي مطلوبة لعام 2018 بحلول يونيو/حزيران.

215- ونظرا للتمويل المحدود، لم يكن **البرنامج** يطعم سوى 3 ملايين شخص من بين 4 ملايين مستهدف في الجمهورية العربية السورية. وبلغت تغطية التمويل 76 في المائة في عام 2017، وكان المدير الإقليمي يأمل في الحصول على مثل هذه النسبة على الأقل.

216- وفي إشارة أكثر إيجابية، أوجز المدير الإقليمي الدعم الذي يقدمه **البرنامج** للتعليم في الإقليم، والذي يعتبره سلاحا فعالا لمكافحة الإرهاب. فبرامج التغذية المدرسية التابعة للبرنامج تدعم 4.8 مليون طفل وأسرهم في 12 بلدا، وتستعين بالنساء لإعداد الوجبات في العديد من المدارس. وعلى الرغم من التحديات، أدخل **البرنامج** برنامجا للوجبات المدرسية في الموصل بالعراق؛ ووصل إلى 000 140 طفل في اليمن، ووفر وجبات مدرسية طازجة في حلب في سوريا. ونُفذت الوجبات المدرسية أيضا في لبنان، ومصر، والسودان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وأرمينيا. وقدم **البرنامج** أيضا مساعدات تقنية لحكومتي المغرب وتونس.

217- وطلب المجلس نشر هذه اللمحة العامة التي قدمها المدير الإقليمي على الموقع الشبكي للمجلس.

الخطة الاستراتيجية القطرية لمصر (2018-2023) (WFP/EB.A/2018/26) *(للموافقة)*

218- قدم المدير القطري الخطة الاستراتيجية القطرية لمصر للفترة 2018-2023، والتي من شأنها أن تدعم حكومة مصر في الوفاء بالتزاماتها بالنسبة للتنمية المستدامة. واعترف بدعم حكومة مصر طوال عملية إعداد الخطة الاستراتيجية القطرية، والتي تتواءم مع السياق الوطني. وتقوم هذه الخطة على خمسة ركائز: تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان المعرضين، ومساعدة اللاجئين والمجتمعات المضيفة، وتعزيز التغذية المحسَّنة، وتمكين صغار المزارعين، ودعم الحكومة عن طريق بناء القدرات وتقاسم الخبرات مع بلدان أخرى في أفريقيا من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

219- وتركز الخطة الاستراتيجية القطرية على تمكين الموظفين الوطنيين، وإنشاء مركز تنسيق لتشجيع أنشطة بناء القدرة على الصمود والابتكار في مصر العليا، وتنفيذ حلول مبتكرة، وإجراءات لتعبئة الموارد.

220- ورحب أعضاء المجلس بحضور وزيرة التضامن الاجتماعي. وأثنوا على الحكومة المصرية لاستضافتها للاجئين، والتقدم الذي حققته لإعادة الاستقرار، وتعزيز الاقتصاد، ومعالجة الفقر، وانعدام الأمن الغذائي، وعدم المساواة بين الجنسين، وصولا إلى الهدف النهائي المتمثل في تحقيق وضع البلد المتوسط الدخل من الشريحة العليا. وكانت مصر واحدة من البلدان التي أجرت استعراضا وطنيا للتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما أن كثيرا من الإصلاحات التي أجرتها قدمت مثالا كي تحتذيه بلدانا أخرى.

221- وبعد الترحيب بتركيز الخطة الاستراتيجية القطرية على معالجة الأسباب الجذرية للجوع والفقر، شجع أعضاء المجلس **البرنامج** على العمل مع الوزراء الوطنيين بشأن رؤية مصر لعام 2030، والتركيز على تعزيز القدرات المحلية، خاصة من أجل تحسين التغذية، ودعم صغار المزارعين لبناء قدرتهم على الصمود في مواجهة آثار تغير المناخ.

222- وبعد التأكيد على العلاقات الطيبة التي يقيمها **البرنامج** والحكومة مع المانحين، ناشدهما الأعضاء توفير التمويل، وأوصوا بزيادة الاهتمام بتعبئة الموارد من القطاع الخاص كمصدر رئيسي للتمويل في المستقبل.

الحافظة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

223- بدأ المدير الإقليمي بتقديم لمحة عامة عن كولومبيا، حيث أعلن **البرنامج** عن حالة طوارئ من المستوى 2 استجابة لطلب من الحكومة الكولومبية لمساعدة المهاجرين القادمين من فينزويلا عبر الحدود. ومن خلال خطة الأمم المتحدة للاستجابة المتكاملة، يعتزم **البرنامج** دعم 000 350 مستفيد بواسطة القسائم والوجبات الساخنة في المطاعم المجتمعية، والتغذية المدرسية في حالات الطوارئ، والمكملات الغذائية للأطفال. وتم دعم المهاجرين الفنزويليين والكولومبيين في إكوادور من خلال إطار الخطة الاستراتيجية القطرية.

224- وفي غواتيمالا، أدى انفجار بركان دي فويغو في يونيو/حزيران إلى مقتل 100 شخص، وحرمان 000 21 شخص من مزارعي الكفاف من مصدر رزقهم. وكان **البرنامج** يزود 000 2 أسرة معيشية بتحويلات قائمة على النقد، وكانت هناك خطة متوسطة الأجل لمساعدة 000 21 أسرة متضررة.

225- وفي أعقاب إعصار ماريا، قدم **البرنامج** تحويلات قائمة على النقد خاصة بحالة الطوارئ في دومينيكا. وفي خطوة أولى، قدمت وكالتان من وكالات الأمم المتحدة تحويلات قائمة على النقد خاصة بحالة الطوارئ من خلال برنامج حكومي. ووقع **البرنامج** اتفاقا تعاونيا اقليميا مع اليونيسف بشأن استجابة بالتحويلات القائمة على النقد خاصة بحالة الطوارئ، ويجري فتح مكتب **للبرنامج** في بربادوس لدعم العمليات في شرق وجنوب كولومبيا.

226- وفي الممر الجاف في هندوراس والسلفادور وغواتيمالا، كان **البرنامج** يعمل مع 000 32 مستفيد لبناء قدرتهم على الصمود في مواجهة الجفاف. ولمكافحة المستويات العالية من العنف المتوطن في السلفادور، كان **البرنامج** يعمل مع المنظمة البحرية الدولية ومفوضية شؤون اللاجئين وغيرهما بشأن خطة للمساعدة في إعادة بناء سُبل عيش ضحايا العنف، بما في ذلك من خلال منظمة gastromotiva، وهي منظمة أوجدت فرص عمل ودربت الشباب الموصومين بالعنف.

227- وقد تم إنفاق نحو 4.3 مليار دولار أمريكي – معظمهم من التمويل الحكومي – في المنطقة على التغذية المدرسية. ويسعى **البرنامج** إلى توسيع برامج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية في بلدان مثل هندوراس وهايتي. وفي هذا البلد الأخير، يدعم **البرنامج** أيضا وضع سياسات وطنية للتغذية المدرسية والحماية الاجتماعية.

228- وظل عدم المساواة بين الجنسين يمثل تحديا رئيسيا. وكانت هناك ثلاثة بلدان يشملها برنامج التحول الجنساني، وثلاثة بلدن أُخرى جاهزة للانضمام إلى هذا البرنامج. وسوف يزيد **البرنامج** من دعمه التقني إلى الحكومات في مجال تعميم المنظور الجنساني عبر مجموعة من الأنشطة.

229- وأثنى أعضاء المجلس على **البرنامج** لعمله في هذا الإقليم. وأشار الأعضاء إلى التحديات المتزايدة المتعلقة بتغير المناخ، والعبء المزدوج لسوء التغذية، والافتقار إلى سياسات اجتماعية مستدامة لحماية السكان في المناطق النائية، والسكان الأصليين، والأسر التي تقودها نساء، والفئات الضعيفة الأخرى.

230- وحث الأعضاء **البرنامج** على تعزيز نظم الحماية الاجتماعية، والاستجابة لحالات الطوارئ، وبناء القدرة على الصمود. واقترحوا أن ينظر **البرنامج** في وضع خطة دون إقليمية للدول الجزرية الصغيرة المعرضة للكوارث الطبيعية، وشجعوا المنظمة على وضع خطط استراتيجية وتشغيلية مع الحكومات في الممر الجاف لمكافحة مَواطن الضعف المزمنة.

231- وشدد الأعضاء على أهمية عمل **البرنامج** في البلدان المتوسطة الدخل، حيث لا تزال شبكات الأمان الاجتماعي الوطنية عُرضة للكساد الاقتصادي. ومن خلال الابتكار وبناء القدرات، يمكن **للبرنامج** سد الثغرات في الأنظمة الحكومية، والحد من سوء التغذية، وتعزيز الاستجابة والاستعداد للكوارث على المستوى الوطني.

232- وشكر المدير الإقليمي المجلس على دعمه.

الخطة الاستراتيجية القطرية لدولة بوليفيا المتعددة القوميات (2018-2022) (WFP/EB.A/2018/27) *(للموافقة)*

233- قدم المدير القطري الخطة الاستراتيجية القطرية التي أُعدت بالتشاور الوثيق مع الحكومة. وتحدد الخطة طريقة عمل جديدة بالنسبة **للبرنامج**، شملت التركيز على المساعدة غير المباشرة، ونساء الشعوب الأصلية المستضعفات في المناطق الحضرية، واستخدام التحويلات القائمة على النقد لتعزيز النظم الغذائية الوطنية. وقد تجسد هذا النهج الجديد في برنامج جديد للوجبات المدرسية بالمنتجات المحلية في ولايتي أورورو وتاريخا، سعيا إلى بناء قدرة الأسر الريفية على التكيف مع الصدمات المناخية، وزيادة فرص وصولها إلى الأسواق.

234- ورحب أعضاء المجلس بالخطة الاستراتيجية القطرية، مؤكدين على أهمية عمل **البرنامج** في البلدان المتوسطة الدخل لبناء القدرات الوطنية، وتعزيز القدرة على الصمود ولا سيما في مواجهة آثار تغير المناخ. وأشاروا إلى النهج المراعي للاعتبارات الجنسانية الذي اعتُمد من خلال الخطة، والذي من شأنه المساهمة في تحسين حياة المرأة.

235- وحث الأعضاء **البرنامج** على سد الثغرات في البرامج الحكومية للحماية الاجتماعية، والتي تعرضت لانخفاض أسعار المواد الهيدروكربونية. وسلطوا الضوء على قدرة التحويلات القائمة على النقد بالنسبة لتمكين المرأة وزيادة التنوع الغذائي. كما أيدوا حملات الرسائل الوطنية لتحسين العادات والنظم الغذائية، مشيرين إلى أن هناك العديد من المشروعات الناجحة التي يديرها **البرنامج** في بلدان أخرى عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

236- وسلط العديد من الأعضاء الضوء على الطريقة التي تم بها الاعتراف بالتحديات الجغرافية في بوليفيا في الخطة الاستراتيجية القطرية في مجالات من قبيل سوء التغذية، والفقر، والبنية التحتية للطرق، والحد من مخاطر الكوارث. وفيما يتعلق بهذا المجال الأخير، اقترح أحد الأعضاء أن يتشاور **البرنامج** مع نظرائه في البلدان المجاورة الذين واجهوا تحديات جغرافية مماثلة من أجل تبادل أفضل الممارسات.

237- وشكر المدير القطري المجلس على دعمه.

الحافظة القطرية لشرق ووسط أفريقيا

238- أفاد المدير الإقليمي لشرق ووسط أفريقيا بأن الأزمة الرئيسية الخاصة بانعدام الأمن الغذائي والتغذية في المنطقة قد خلفت 22.2 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ولا سيما في إثيوبيا، والصومال، وجنوب السودان. وبينما استمر الجفاف والفيضانات والنزاعات في إجبار الناس على النزوح من ديارهم، واجهت خطط **البرنامج** الخاصة بالاستجابة للاجئين حالات عجز ضخمة تجاوزت 90 في المائة في جنوب السودان، حيث كان 7.1 مليون شخص – أي أكثر من نصف عدد السكان – يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد.

239- وتهدف عمليات الطوارئ التي يقوم بها **البرنامج** في جنوب السودان إلى مساعدة 4.4 مليون شخص، غير أن النزاع منع وصول المساعدات الإنسانية، خاصة في ولاية الوحدة الجنوبية، وكان خطر المجاعة مرتفعا. وقام **البرنامج** بتخزين 117 000 طن متر من أصل 140 000 طن متري من أغذيته المخططة، ولكنه كان يفتقر إلى 260 مليون دولار أمريكي للعمليات خلال الأشهر الستة المقبلة. وقد أدى استخدام طريقة مبتكرة لإنزال المواد الغذائية بواسطة المظلات إلى توفير 35 مليون دولار أمريكي، بينما كان افتتاح ممر إمداد جديد من السودان يوفر 3 ملايين دولار أمريكي شهريا. وكانت عمليات التسليم من البارجة فعالة جدا من حيث التكلفة، ولكنها زادت من المخاطر بالنسبة للناقلين في المناطق المتضررة من النزاع.

240- وبعد زيادة سريعة للصومال بمقدار ستة أضعاف وصل **البرنامج** إلى 2.5 مليون شخص من خلال المساعدة المنقذة للحياة، وأنشطة بناء القدرة على الصمود. وفي شراكة مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، كان **البرنامج** يسعى للوصول إلى أكثر من 300 000 شخص من خلال أنشطة التعليم، والتغذية، والمياه، والصرف الصحي، والنظافة الصحية بحلول نهاية العام.

241- وقد أسفرت الأمطار الغزيرة في منطقة القرن الأفريقي عن حدوث فيضانات في بعض المناطق مما أثَّر على 1.7 مليون شخص، وتسبب في حالات نزوح وانتشار الأمراض المنقولة عن طريق المياه. وكان من المتوقع أن تكون المحاصيل جيدة ولكن بعد عامين من الجفاف اتسم الانتعاش وعودة النازحين بالبطء.

242- وحقق التسجيل البيومتري للمستفيدين تقدما حيث تم تسجيل 000 400 شخص في أوغندا مع خطط لتسجيل 3 ملايين شخص في جنوب السودان بحلول نهاية عام 2019.

243- وأشاد أعضاء المجلس بعمل **البرنامج** للتغلب على التمويل والتحديات الأخرى التي تواجهها المنظمة.

244- وردا على طلب المزيد من المعلومات عن تواجد **البرنامج** في إريتريا، قال المدير الإقليمي إن الخيارات لا تزال في مراحل مُبكرة من المناقشة، وتتضمن تقديم مساعدة تقنية من **البرنامج**. وفي غضون ذلك لم يكن لدى **البرنامج** سوى موظفين وطنيين في إريتريا.

الخطة الاستراتيجية القطرية لكينيا (2018-2023) (WFP/EB.A/2018/28) *(للموافقة)*

245- وعرضت المديرة القطرية شريط فيديو قصير لتوضيح الخطة الاستراتيجية القطرية لكينيا في الفترة 2018-2023. ولدى هذا البلد اقتصاد سريع النمو، غير أنه يعاني من مستويات عالية من عدم المساواة، وواجه تحديات إضافية من آثار تغيُّر المناخ، ووجود أكثر من نصف مليون لاجئ. وتحدد الخطة الاستراتيجية القطرية الطريقة التي يعتزم **البرنامج** من خلالها دعم الحكومة لتحقيق الأمن الغذائي القطري، متبعا نهج "من المزرعة إلى المائدة" لتعزيز النظم الغذائية، والاستفادة من الشراكات مع منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الدولي. وسوف تركز الأنشطة على بناء القدرات الوطنية، ولكن **البرنامج** سيواصل دعم استجابة الحكومة في حالة الطوارئ إذا لزم الأمر.

246- وأثنى أعضاء المجلس على الخطة الاستراتيجية القطرية باعتبارها خطة طموحة ومبتكرة، مشيرين إلى تركيزها على الإدماج الاجتماعي والملكية الوطنية والدعم الزراعي. وأعربوا عن تقديرهم للعملية التشاورية عند وضع الخطة، وقالوا إن استراتيجيتها الخاصة بالانتقال والخروج استراتيجية مناسبة.

247- وسلط أحد الأعضاء الضوء على نجاح انتقال برنامج التغذية المدرسية إلى ملكية الحكومة. وأيد أعضاء آخرون إدخال المنتجات المحلية في هذا **البرنامج**، وأشاروا إلى مساهمة التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتبادل المعرفة فيما أحرز من تقدم في هذا المجال.

248- وحث بعض الأعضاء **البرنامج** على إعطاء الأولوية لدعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من أجل بناء صمودهم على المدى الطويل. ودعا آخرون إلى زيادة الاهتمام بالفئات الضعيفة من السكان مثل المعاقين. وأعرب أحد الأعضاء عن قلقه لأنه على الرغم من أن الحكومة دعمت الخطة الاستراتيجية القطرية، فإن نصيبها من الإنفاق على الزراعة كان دون المستوى الموصى به وهو 10 في المائة، والذي يمكن أن يؤثر على نجاح الخطة.

249- وطلب الأعضاء مزيدا من المعلومات عن الشراكات، وعن الطريقة التي يعتزم بها **البرنامج** اجتذاب المزيد من الشباب والنساء إلى الأعمال التجارية الزراعية، كما جاء في الخطة الاستراتيجية القطرية.

250- وشكرت المديرة القطرية أعضاء المجلس على دعمهم. وأعادت التأكيد على الدور الحيوي للشراكات في تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية، مع وكالات أُخرى تابعة للأمم المتحدة ومنظمات جديدة.

الحافظة الإقليمية للجنوب الإفريقي

251- أوجز المدير الإقليمي أنشطة **البرنامج** في الإقليم الذي عانى من جفاف شديد في ثلاثة من المواسم الخمسة الأخيرة. وقد وصل **البرنامج** إلى 4.5 مليون شخص في المتوسط شهريا، غير أن العجز في التمويل كان يتراوح بين 17 في المائة في موزامبيق و92 في المائة في أنغولا.

252- وبعد ظاهرة النينيا غير النمطية، فإن 40 في المائة من حقول الذرة لا يمكن أن تدر أي محصول، ومن المتوقع أن تكون هناك محاصيل رديئة في عدة بلدان. وفي حين أن المخزونات من عام 2017 سوف تخفف من حالات العجز، فإن الحصول على الغذاء سيكون صعبا بالنسبة للأسر المعيشية الضعيفة.

253- وكان **البرنامج** يعمل مع أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لوضع استراتيجية إقليمية للصمود على المدى الطويل، وإطار خاص بالاستجابة لحالات الطوارئ. أما المساعدات الغذائية التي قدمها **البرنامج** لبرامج إنشاء الأصول، فقد مكنت الأسر الفقيرة من تلبية الاحتياجات الغذائية الفورية مع إنشاء بنية تحتية قيمة. وشملت الأعمال الأخرى المتعلقة ببناء القدرة على الصمود مشروعات في إطار مبادرة الصمود الريفي (R4)، ومشروع مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الذي يدعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وخاصة النساء، في تجهيز الكسافا. لتحقيق دخل إضافي.

254- وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، عمل **البرنامج** مع منظمة الأغذية والزراعة، واليونيسف، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية بشأن مبادرات الزراعة المجتمعية، مع التركيز على بناء المهارات الزراعية للمرأة، ومحو الأمية المالية. وفي ولاية تنغانيقا، جمعت لجان السلامة القروية بين مجتمعات معادية للتغلب على خلافاتها، بينما قدم **البرنامج** في الولاية الاستوائية موظفين لوجستيين وأصولا، وطائرات، وفضلا عن المساعدات الغذائية، لدعم استجابة متعددة الشركاء لتفشي فيروس الإيبولا. ومع وجود 4.6 مليون طفل يعانون من سوء التغذية الحاد، وسَّع **البرنامج** برامج مساعداته في المناطق المتضررة من النزاع، وكان يسعى للوصول إلى 5 ملايين شخص بحلول نهاية العام.

255- وعلى نطاق الإقليم، سجل **البرنامج** ستة ملايين شخص في منصة إدارة المستفيدين والتحويلات (SCOPE)، واستمر في تقديم الدعم للحكومات من أجل تعزيز قدراتها، بما في ذلك عن طريق منصة (SCOPE) لدعم برنامج مصرف الأغذية التابع لحكومة ناميبيا واستخدام طائرات بدون طيار لتحسين الإنذار المبكر، وتقدير الاحتياجات مع وكالة موزامبيق لإدارة الكوارث. وقد زاد المكتب الإقليمي من مشاركته مع القطاع الخاص، بما في ذلك من خلال القمة الأفريقية التي عقدت مؤخرا بشأن تقاسم القيمة، حيث تم تحديد الأعمال التجارية، والشباب، وأصحاب المشروعات، وكبار مديري **البرنامج**، وتم الالتزام بتنفيذ إجراءات لتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي.

256- وبعد أن شكر أعضاء المجلس المديرة الإقليمية وموظفيها على عملهم، طالبوا المانحين الحاليين والمحتملين، بما في ذلك القطاع الخاص، بالمساعدة في سد حالات العجز في التمويل بالنسبة للعمل الأساسي الذي يقوم به **البرنامج** في الجنوب الأفريقي.

مسائل التسيير والإدارة

كلمة الهيئات الممثلة للموظفين أمام المجلس

257- أعرب رئيس رابطة الموظفين الفنيين عن قلقه بسبب شروط خدمة موظفي **البرنامج** في الأماكن الشاقة منذ إلغاء بدل الإعاشة بالنسبة للعمليات الخاصة، ومكان الانتداب الإداري في عام 2016. فهذه التخفيضات وغيرها تخاطر بتقويض تنقل قوة العمل الذي يعتبر حاسما لكي يفي **البرنامج** بولايته.

258- وطالب بمعاملة عادلة للموظفين الوطنيين، ووضع حد لإساءة استخدام العقود القصيرة الأجل، وحث **البرنامج** على استعراض عقود عدة مئات من الخبراء الاستشاريين، ولا سيما أولئك الذين عملوا مع المنظمة لأكثر من أربع سنوات.

259- وقد التزمت رابطة الموظفين الفنيين بعدم التسامح مطلقا مع الانتهاكات والمضايقات. وكانت تعمل مع شُعبة الموارد البشرية لتعزيز السياسات ذات الصلة، وأُيدت وضع إطار واحد للأمم المتحدة من أجل القضاء على جميع أنواع الانتهاكات.

260- ورحَّبت الرابطة بالتغطية الصحية المحسَّنة لموظفي **البرنامج** المؤقتين، وأثنت على **البرنامج** لتنفيذ قرار الجمعية العامة بشأن تمديد السن الإلزامية لإنهاء الخدمة إلى 65 سنة.

261- وسلط الضوء على العديد من الشواغل المتعلقة بنزاهة عمليات إعادة الانتداب والترقية، واستخدام مجمَّع المواهب، ومجمَّع المواهب الدولية في المستقبل كأدوات لشغل وظائف إعادة الانتداب الشاغرة، والجهود المبذولة لمعالجة التكدس في المقر. كما أشار إلى أنه لم يتم العثور بعد على بديل للمتجر التعاوني.

262- ثم أوجز الأمين العام لاتحاد موظفي الخدمات العامة في منظمة الأغذية والزراعة و**البرنامج**، التطورات الإيجابية منذ الدورة السنوية السابقة للمجلس. وقد عُدِّلت قواعد ولوائح منظمة الأغذية والزراعة لتمديد السن الإلزامية لإنهاء الخدمة بالنسبة لموظفي **البرنامج** إلى 65 سنة. وقد رفع **البرنامج** تجميد التوظيف في وظائف الخدمات العامة بالمقر، ودخل في مفاوضات بشأن تمديد التأمين الصحي للخبراء الاستشاريين والموظفين المؤقتين.

263- وبعد الإشارة إلى أن اتحاد موظفي الخدمات العامة أعلن في عام 2017 عن تعليق عدة لجان مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة و**البرنامج** معنية بالموظفين والإدارة، قالت رئيسة الاتحاد إنه لم تُعقد اللجنة الاستشارية المشتركة المعنية بالتغطية الطبية، أو اللجنة المشتركة للمتجر التعاوني منذ ذلك الحين. وكان الاتحاد يشعر بقلق خاص بالنسبة للجنة الاستشارية المشتركة المعنية بالتغطية الطبية، واللجنة المشتركة للمتجر التعاوني، وكان يعتقد أن القرارات الانفرادية التي اتخذها المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة لزيادة أقساط التأمين، والاستفادة من حساب تقاسم الأرباح كانت غير قانونية. وأعربت رئيسة الاتحاد عن أسفها لاستمرار عدم وجود متجر تعاوني. وعرض أعضاء الاتحاد المقترحات الخاصة بتغيير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية للموظفين، وأعربوا عن انزعاجهم من العواقب المحتملة على المدى الطويل لارتفاع عدد موظفي القوة العاملة غير المساهمين في صندوق المعاشات. وقد انضم الاتحاد إلى رابطة الموظفين الفنيين في دعم جهود **البرنامج** لمعالجة المضايقات وحماية المُبلغين عن المخالفات.

تحديث عن المضايقات والتحرش الجنسي، وإساءة استخدام السلطة، والتمييز

264- أفاد الرئيسان المشاركان للفريق العامل المشترك بين الإدارة والمجلس التنفيذي والمعني بالمضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استخدام السلطة والتمييز بأن الاجتماع الأول للفريق عقد في 28 مايو/أيار 2018.

265- وأفادت الإدارة بأنها تعمل على إجراء استقصاءين، وسوف تتاح في وقت لاحق من الشهر النتائج المستقاة من الاستقصاء العالمي لآراء الموظفين في **البرنامج**، والتي تضمَّنت أسئلة عن المضايقات والتحرش الجنسي، وإساءة استخدام السلطة. وسيتم إجراء استقصاء ثقافي أوسع في وقت لاحق من هذا العام.

266- ويسعى **البرنامج** جاهدا للتوعية بالسلوك التعسفي، مستعينا بالمدير التنفيذي للإعلان عن التزام **البرنامج** بالعمل لحماية موظفيه. وقد استعان أكثر من 70 في المائة من الموظفين بالتدريب الإلزامي بشأن هذه المسألة، وكان الهدف هو بلوغ نسبة 100 في المائة للقيام بذلك. وكان مكتب الأخلاقيات يُنظِّم حملات شهرية عن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وقد استُهلت للتو حملة اتصالات بعنوان "الاحترام".

267- وأفاد المفتش العام بحدوث زيادة حادة في الإبلاغ، ومن المأمول أن يدل ذلك على زيادة ثقة الموظفين في النظام وليست زيادة في السلوك العدائي. وقد تم تسجيل 11 حالة من الانتهاك الجنسي أو التحرش الجنسي منذ بداية عام 2018، إلى جانب 36 بلاغا عن إساءة استخدام السلطة.

268- ورحَّب أعضاء المجلس بالإجراءات المتخذة حتى الآن، وأدانوا بشدة جميع حوادث الإساءة في القطاع الإنساني، بوصفها انتهاكات لحقوق الإنسان. وحثوا جميع وكالات الأمم المتحدة على تنفيذ نهج على نطاق المنظومة لمكافحة الانتهاك، بما في ذلك عن طريق استراتيجيات لتعزيز المساواة بين الجنسين؛ وسياسات لمعالجة الأسباب الكامنة وراء عدم المساواة بين الجنسين، وكيفية تطبيقها في السياقات المحلية؛ ونهج قائم على الحقوق على نطاق هذه المنظمة؛ ومستويات ملائمة من الموظفين لضمان اتباع نهج يركز على الناس، وآليات مناسبة للشكاوى والإبلاغ والتحقيق والمساءلة؛ وتشجيع عام، وحماية المبلغين عن المخالفات؛ وتقديم الدعم للضحايا، واستراتيجية لتحسين إطار الأخلاقيات؛ ونهج متماسك يضمن التزام الموردين والشركاء بنفس المعايير؛ واتصالات مفتوحة مع الجميع.

269- وطالب الأعضاء بقيادة للأمم المتحدة تُقر بأنها حققت بشكل وافٍ في جميع حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين وأبلغت عنها، بتقديم الإقرارات الخاصة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين التي طلبها الأمين العام اعتبارا من يناير/كانون الثاني 2018، إلى كل دورة سنوية من دورات المجلس التنفيذي، وتشمل تحديثات عن الادعاءات والقضايا، والاستراتيجيات، والإجراءات، والموارد، والشراكات لمعالجة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والتحرش الجنسي، والقضاء عليها.

270- وأعربت الإدارة عن اتفاقها مع تعليقات المجلس، وأكدت أن **البرنامج** يُنفذ سياسات واستراتيجيات للتعامل الفعال مع هذه المسائل. وقد وضعت خطة العمل الجنسانية الجديدة إجراءات لتحقيق المساواة بين الجنسين. وقد تلقى مكتب المفتش العام موارد إضافية في عام 2018، ويجري النظر في طلب استثمارات إضافية للوظائف ذات الصلة، مثل الموارد البشرية والشؤون القانونية. ويستعرض **البرنامج** آليات الإبلاغ الجديدة، بما في ذلك إمكانية تدبير موارد لإنشاء خطوط هاتفية ساخنة كي يستخدمها الموظفون والمستفيدون للإبلاغ عن الانتهاكات.

271- وكرر المدير التنفيذي دعوته للمجلس بأن يكون دقيقا في فحصه لعمل **البرنامج** بشأن الإساءة، ولضمان اتخاذ كل ما يلزم لاستئصال جميع أنواع الإساءة من المنظمة.

الملحق الأول

القرارات والتوصيات

ستنفذ الأمانة القرارات والتوصيات الواردة في هذا التقرير في ضوء مداولات المجلس، التي سترد نقاطها الرئيسية في ملخص أعمال الدورة.

اعتماد جدول الأعمال

اعتمد المجلس جدول الأعمال

18 يونيو/حزيران 2018

إجراء انتخابات لشغل المقاعد الشاغرة في هيئة المكتب وتعيين المقرر

انتَخب المجلس، وفقا للائحته الداخلية، السيدة Mónica Fonseca Jaramillo (كولومبيا، القائمة جيم) عضوا في هيئة المكتب وسعادة السيدة Karla Gabriela Samayoa Recari (غواتيمالا، القائمة جيم) عضوا مناوبا في الهيئة.

وعيَّن المجلس، وفقا للمادة الثانية عشرة من لائحته الداخلية، سعادة السيد Artur Andrzej Pollok (بولندا، القائمة هاء) مقررا للدورة السنوية لعام 2018.

18 يونيو/حزيران 2018

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة

2018/EB.A/1 **ملاحظات افتتاحية من المدير التنفيذي**

أحاط المجلس علما بالملاحظات الافتتاحية التي أدلى بها المدير التنفيذي. وسترد النقاط الرئيسية التي تطرق لها المدير التنفيذي وتعليقات المجلس عليها في ملخص أعمال الدورة.

18 يونيو/حزيران 2018

التقارير السنوية

2018/EB.A/2 **تقرير الأداء السنوي لعام 2017**

رحب المجلس بعمل **البرنامج** على تنقيح إطار النتائج المؤسسية، ورصده، والإبلاغ على أساسه في تقارير الأداء السنوية القادمة. ووافق المجلس على تقرير الأداء السنوي لعام 2017 (WFP/EB.A/2018/4-A/Rev.1)، مع ملاحظة أنه يتضمن سجلا شاملا لأداء **البرنامج** في تلك السنة. ويطلب المجلس، وفقا للمادة السادسة 3 من النظام الأساسي **للبرنامج**، وعملا بقراريه 2000/EB.A/2 و2004/EB.A/11، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة E/2013/L.17، وقرار مجلس منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في دورته الثامنة والأربعين بعد المائة في عام 2013، إحالة تقرير الأداء السنوي لعام 2017 إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإلى مجلس منظمة الأغذية والزراعة، مشفوعا بهذا القرار وبقراراته وتوصياته لعام 2017.

18 يونيو/حزيران 2018

2018/EB.A/3 **التقرير السنوي لمكتب الأخلاقيات لعام 2017**

أحاط المجلس علما بالتقرير السنوي لمكتب الأخلاقيات لعام 2017 (WFP/EB.A/2018/4-B).

18 يونيو/حزيران 2018

2018/EB.A/4 **التقرير السنوي لمكتب أمين المظالم لعام 2016**

أحاط المجلس علما بالتقرير السنوي لمكتب أمين المظالم لعام 2016 (WFP/EB.A/2018/4-C).

18 يونيو/حزيران 2018

قضايا السياسات

2018/EB.A/5 **إطار الرقابة في البرنامج**

وافق المجلس على "إطار الرقابة في **البرنامج**" (WFP/EB.A/2018/5-C).

20 يونيو/حزيران 2018

2018/EB.A/6 **تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة**

بعد الاطلاع على "التحديث عن خارطة الطريق المتكاملة" (WFP/EB.A/2018/5-D/1)، فإن المجلس:

1) أحاط علما بالتقدم المحرز في تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة والدروس المستفادة حتى الآن؛
2) أحاط علما بالمقترحات الواردة في الفقرات من 47 إلى 74 من الوثيقة WFP/EB.A/2018/5-D/1 فيما يتعلق بالنهُج الجديدة لتحقيق الاسترداد الكامل للتكاليف، وطلب إلى الأمانة أن تضعها في صيغتها النهائية وأن تقدمها إليه للموافقة عليها في دورته العادية الثانية لعام 2018؛
3) لاحظ أن إدخال إطار خارطة الطريق المتكاملة وبعض المقترحات المعينة المتعلقة بتحقيق الاسترداد الكامل للتكاليف سيتطلب إدخال تعديلات على اللائحة العامة والنظام المالي، وطلب إلى الأمانة تقديم هذه التعديلات إليه للموافقة عليها في دورته العادية الثانية لعام 2018 لتصبح سارية المفعول في 1 يناير/كانون الأول 2019؛
4) ذكَّر بالفقرة 6 من قراره 2017/EB.2/2، المعنون "تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة"، الذي وافق فيه على التفويضات المؤقتة للسلطة من 1 يناير/كانون الأول 2018 إلى 29 فبراير/شباط 2020، والذي قرر فيه أن تُقدَّم إليه تفويضات دائمة للسلطة للموافقة عليها، بعد استعراضه للتفويضات المؤقتة للسلطة، في دورته العادية الأولى لعام 2020.

كما أحاط المجلس علما في هذا الشأن بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2018/5-A/2 وWFP/EB.A/2018/6-A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K/2)، وتعليقات لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2018/5-A/3 وWFP/EB.A/2018/6-A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K/3).

20 يونيو/حزيران 2018

2018/EB.A/7 **تحديث عن دور البرنامج في الاستجابة الإنسانية الجماعية**

أحاط المجلس علما بالتحديث عن دور **البرنامج** في الاستجابة الإنسانية الجماعية (WFP/EB.A/2018/5-E).

20 يونيو/حزيران 2018

الحافظة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ

2018/EB.A/8 **الخطة الاستراتيجية القطرية لأفغانستان (2018-2022)**

وافق المجلس على "الخطة الاستراتيجية القطرية لأفغانستان (2018-2022)، (WFP/EB.A/2018/8-A/1) بتكلفة إجمالية يتحملها **البرنامج** قدرها 980 790 717 دولارا أمريكيا.

19 يونيو/حزيران 2018

2018/EB.A/9 **الخطة الاستراتيجية القطرية للفلبين (2018-2023)**

وافق المجلس على "الخطة الاستراتيجية القطرية للفلبين (2018-2023)" (WFP/EB.A/2018/8-A/4) بتكلفة إجمالية يتحملها **البرنامج** قدرها 920 015 33 دولارا أمريكيا.

19 يونيو/حزيران 2018

2018/EB.A/10 **تحديث شامل عن الخطة الاستراتيجية القطرية لميانمار (2018-2022)**

أحاط المجلس علما بالتحديث الشامل عن الخطة الاستراتيجية القطرية لميانمار (2018-2022) (WFP/EB.A/2018/8-B) على ضوء التطورات الأخيرة.

19 يونيو/حزيران 2018

مسائل الموارد والمالية والميزانية

2018/EB.A/11 **تعيين ثلاثة أعضاء في لجنة مراجعة الحسابات**

وافق المجلس على تجديد فترة عضوية ثلاثة من أعضاء لجنة مراجعة الحسابات على النحو التالي:

- السيد Suresh Kana (جنوب أفريقيا)، من 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 إلى 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2021؛
- السيد Omkar Goswani (الهند)، من 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 إلى 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2021؛
- السيدة Elaine June-Cheung (الصين)، من 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 إلى 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2021.

كما أحاط المجلس علما في هذا الشأن بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2018/5-A/2 وWFP/EB.A/2018/6-A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K/2)، وتعليقات لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2018/5-A/3 وWFP/EB.A/2018/6-A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K/3).

19 يونيو/حزيران 2018

2018/EB.A/12 **التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات**

أحاط المجلس علما بالتقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات (WFP/EB.A/2018/6-E/1).

كما أحاط المجلس علما في هذا الشأن بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2018/5-A/2 وWFP/EB.A/2018/6-A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K/2)، وتعليقات لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2018/5-A/3 وWFP/EB.A/2018/6-A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K/3).

19 يونيو/حزيران 2018

2018/EB.A/13 **التقرير السنوي للمفتش العام ومذكرة من المدير التنفيذي بشأنه**

أحاط المجلس علما بالتقرير السنوي للمفتش العام (WFP/EB.A/2018/6-F/1) ولاحظ أنه بناء على عمل الرقابة المنفذ والمبلغ عنه في عام 2017، لم تُحدَّد أي أوجه ضعف مهمة في عمليات الحوكمة، أو إدارة المخاطر، أو الرقابة القائمة في أرجاء **البرنامج**، من شأنها أن تؤثر بصورة خطيرة في إنجاز أهدافه الاستراتيجية والتشغيلية.

وحث المجلس الإدارة على اغتنام فرص التحسين التي أبرزها التقرير.

كما أحاط المجلس علما في هذا الشأن بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2018/5-A/2 وWFP/EB.A/2018/6-A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K/2)، وتعليقات لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2018/5-A/3 وWFP/EB.A/2018/6-A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K/3).

19 يونيو/حزيران 2018

2018/EB.A/14 **استخدام احتياطي حساب تسوية دعم البرامج والإدارة**

وافق المجلس، بعد أن نظر في التقرير عن استخدام احتياطي حساب تسوية دعم البرامج والإدارة (WFP/EB.A/2018/6-C/1/Rev.1)، على تخصيص 35 مليون دولار أمريكي من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة لحساب الاستجابة العاجلة و30 مليون دولار أمريكي لصندوق مقابلة مساهمات الجهات المانحة الناشئة وذلك للأغراض الموصوفة في التقرير.

كما أحاط المجلس علما في هذا الشأن بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2018/5-A/2 وWFP/EB.A/2018/6-A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K/2)، وتعليقات لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2018/5-A/3 وWFP/EB.A/2018/6-A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K/3).

19 يونيو/حزيران 2018

2018/EB.A/15 **تقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2017)**

أحاط المجلس علما بالتقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في **البرنامج** (1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2017) (WFP/EB.A/2018/6-D/1) ووافق على زيادة سقف مرفق الإدارة الشاملة للسلع من 350 مليون دولار أمريكي إلى 500 مليون دولار أمريكي.

كما أحاط المجلس علما في هذا الشأن بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2018/5-A/2 وWFP/EB.A/2018/6-A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K/2)، وتعليقات لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2018/5-A/3 وWFP/EB.A/2018/6-A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K/3).

19 يونيو/حزيران 2018

2018/EB.A/16 **تحديث عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 244/70 بشأن رفع السن الإلزامية لإنهاء خدمة موظفي البرنامج**

أحاط المجلس علما بالتحديث عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 244/70 بشأن رفع السن الإلزامية لإنهاء خدمة موظفي **البرنامج**.

كما أحاط المجلس علما في هذا الشأن بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2018/5-A/2 وWFP/EB.A/2018/6-A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K/2)، وتعليقات لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2018/5-A/3 وWFP/EB.A/2018/6-A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K/3).

19 يونيو/حزيران 2018

2018/EB.A/17 **الحسابات السنوية المراجعة لعام 2017**

إن المجلس :

1) وافق على الكشوف المالية السنوية **للبرنامج** لعام 2017 وتقرير مراجع الحسابات الخارجي بشأنها (WFP/EB.A/2018/6-A/1)، وفقا للمادة الرابعة عشرة-6 (ب) من النظام الأساسي؛

2) وافق، عملا بالمادة 10-6 من النظام المالي، على تجديد موارد احتياطي التشغيل من الحساب العام بمبلغ 2.2 مليون دولار أمريكي لتغطية مبلغ مسحوب من احتياطي التشغيل بالاستناد إلى مساهمة متوقعة لم تتحقق؛

3) لاحظ استخدام مبلغ 914 442 8 دولارا أمريكيا من الحساب العام في عام 2017 لتمويل شطب مبالغ مستحقة القبض وسلع؛

4) لاحظ أن خسائر ما بعد التسليم للسلع في عام 2017 تشكِّل جزءا من نفقات التشغيل لنفس الفترة.

كما أحاط المجلس علما في هذا الشأن بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2018/5-A/2 وWFP/EB.A/2018/6-A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K/2)، وتعليقات لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2018/5-A/3 وWFP/EB.A/2018/6-A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K/3).

20 يونيو/حزيران 2018

2018/EB.A/18 **تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الخسائر المتعلقة بالأغذية، ورد الإدارة عليه**

أحاط المجلس علما بتقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الخسائر المتعلقة بالأغذية (WFP/EB.A/2018/6-G/1) ورد إدارة **البرنامج** عليه (WFP/EB.A/2018/6-G/1/Add.1)، وحث على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن التوصيات الواردة في التقرير، مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.

كما أحاط المجلس علما في هذا الشأن بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2018/5-A/2 وWFP/EB.A/2018/6-A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K/2)، وتعليقات لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2018/5-A/3 وWFP/EB.A/2018/6-A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K/3).

20 يونيو/حزيران 2018

2018/EB.A/19 **تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن زيادة الموارد وخفضها في عمليات الطوارئ، ورد الإدارة عليه**

أحاط المجلس علما بتقرير مراجع الحسابات الخارجي عن زيادة الموارد وخفضها في عمليات الطوارئ (WFP/EB.A/2018/6-H/1) ورد إدارة **البرنامج** عليه (WFP/EB.A/2018/6-H/1/Add.1)، وحث على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن التوصيات الواردة في التقرير، مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.

كما أحاط المجلس علما في هذا الشأن بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2018/5-A/2 وWFP/EB.A/2018/6-A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K/2)، وتعليقات لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2018/5-A/3 وWFP/EB.A/2018/6-A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K/3).

20 يونيو/حزيران 2018

2018/EB.A/20 **تقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي**

أحاط المجلس علما بالتقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي (WFP/EB.A/2018/6-I/1).
كما أحاط المجلس علما في هذا الشأن بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2018/6-A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K/2 وWFP/EB.A/2018/5-A/2)، وتعليقات لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (WFP/EB.A/2018/6-A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K/3 وWFP/EB.A/2018/5-A/3).

20 يونيو/حزيران 2018

تقارير التقييم

2018/EB.A/21 **تقرير التقييم السنوي لعام 2017، ورد الإدارة عليه**

أحاط المجلس علما بتقرير التقييم السنوي لعام 2017 (WFP/EB.A/2018/7-A) ورد الإدارة عليه (WFP/EB.A/2018/7-A/Add.1)، وحث على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن التوصيات الواردة في التقرير، مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.

20 يونيو/حزيران 2018

2018/EB.A/22 **تقرير موجز عن تقييم سياسة الحماية الإنسانية (2012-2017)، ورد الإدارة عليه**

أحاط المجلس علما بالتقرير الموجز عن تقييم سياسة **البرنامج** بشأن الحماية الإنسانية (2012-2017) (WFP/EB.A/2018/7-B) ورد الإدارة عليه (WFP/EB.A/2018/7-B/Add.1)، وحث على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن التوصيات الواردة في التقرير، مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.

21 يونيو/حزيران 2018

2018/EB.A/23 **تقرير موجز عن تقييم سياستي البرنامج بشأن المبادئ الإنسانية وسبل وصول المساعدات في الفترة 2004-2017، ورد الإدارة عليه**

أحاط المجلس علما بالتقرير الموجز عن تقييم سياستي **البرنامج** بشأن المبادئ الإنسانية وسبل وصول المساعدات في الفترة 2004-2017 (WFP/EB.A/2018/7-C) ورد الإدارة عليه (WFP/EB.A/2018/7-C/Add.1)، وحث على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن التوصيات الواردة في التقرير، مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.

21 يونيو/حزيران 2018

2018/EB.A/24 **حالة تنفيذ توصيات التقييم**

أحاط المجلس علما بالتقرير عن حالة تنفيذ توصيات التقييم (WFP/EB.A/2018/7-E).

21 يونيو/حزيران 2018

الحافظة الإقليمية لغرب أفريقيا

2018/EB.A/25 **تقرير موجز عن تقييم الحافظة القطرية لجمهورية أفريقيا الوسطى (2012 – منتصف 2017)، ورد الإدارة عليه**

أحاط المجلس علما بالتقرير الموجز عن تقييم الحافظة القطرية لجمهورية أفريقيا الوسطى (2012 – منتصف 2017) (WFP/EB.A/2018/7-D) ورد الإدارة عليه (WFP/EB.A/2018/7-D/Add.1)، وحث على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن التوصيات الواردة في التقرير، مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.

21 يونيو/حزيران 2018

الحافظة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى

2018/EB.A/26 **الخطة الاستراتيجية القطرية لمصر (2018-2023)**

وافق المجلس على "الخطة الاستراتيجية القطرية لمصر (2018-2023)" (WFP/EB.A/2018/8-A/5) بتكلفة إجمالية يتحملها **البرنامج** قدرها 947 040 454 دولارا أمريكيا.

21 يونيو/حزيران 2018

الحافظة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

2018/EB.A/27 **الخطة الاستراتيجية القطرية لدولة بوليفيا المتعددة القوميات (2018-2022)**

وافق المجلس على "الخطة الاستراتيجية القطرية لدولة بوليفيا المتعددة القوميات (2018-2022)" (WFP/EB.A/2018/8-A/2) بتكلفة إجمالية يتحملها **البرنامج** قدرها 000 700 11 دولار أمريكي.

21 يونيو/حزيران 2018

الحافظة الإقليمية لشرق ووسط أفريقيا

2018/EB.A/28 **الخطة الاستراتيجية القطرية لكينيا (2018-2023)**

وافق المجلس على "الخطة الاستراتيجية القطرية لكينيا (2018-2023)" (WFP/EB.A/2018/8-A/3) بتكلفة إجمالية يتحملها **البرنامج** قدرها 171 951 994 دولارا أمريكيا.

22 يونيو/حزيران 2018

ملخص أعمال المجلس التنفيذي

2018/EB.A/29 **ملخص أعمال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2018**

وافق المجلس على "مشروع ملخص أعمال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2018"، وسترد النسخة النهائية منه في الوثيقة WFP/EB.1/2018/12.

22 يونيو/حزيران 2018

الملحق الثاني

جدول الأعمال

1- ***اعتماد جدول الأعمال*** *(للموافقة)*

2- ***إجراء انتخابات لشغل المقاعد الشاغرة في هيئة المكتب وتعيين المقرر***

حوار رفيع المستوى عن منطقة الساحل، بما في ذلك الكلمة الرئيسية التي يلقيها فخامة السيد Mahamadou Issoufou، رئيس جمهورية النيجر بصفته رئيس مجموعة دول الساحل الخمس

3- ***ملاحظات افتتاحية من المدير التنفيذي***

بيان صاحبة السمو الملكي الأميرة هيا بنت الحسين رسولة الأمم المتحدة للسلام، ورئيسة المدينة العالمية للخدمات الإنسانية

4- ***التقارير السنوية***

أ) تقرير الأداء السنوي لعام 2017 *(للموافقة)*

ب) التقرير السنوي لمكتب الأخلاقيات لعام 2017 *(للنظر)*

ج) التقرير السنوي لمكتب أمين المظالم لعام 2016 *(للنظر)*

5- ***قضايا السياسات***

أ) استراتيجية الشراكات مع القطاع الخاص وتعبئة الموارد منه (2018-2021) – *سُحبت*

ب) السياسة المتعلقة بدور **البرنامج** في المناطق الحضرية – سُحبت

ج) إطار الرقابة في **البرنامج** *(للموافقة)*

د) تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة *(للنظر)*

ه) تحديث عن دور **البرنامج** في الاستجابة الإنسانية الجماعية *(للنظر)*

و) الجولة الثانية من الحوار والتحديث بشأن تقرير الأمين العام عن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 *(للنظر)*

ز) تحديث عن سياسة المساواة بين الجنسين (2015-2020) *(للعلم)*[1]

ح) تحديث عن تصدي **البرنامج** لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز *(للعلم)*

6- ***مسائل الموارد والمالية والميزانية***

أ) الحسابات السنوية المراجعة لعام 2017 *(للموافقة)*

ب) تعيين ثلاثة أعضاء في لجنة مراجعة الحسابات *(للموافقة)*

ج) استخدام احتياطي حساب تسوية دعم البرامج والإدارة *(للموافقة)*

د) تقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في **البرنامج**
(1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2017) *(للموافقة)*

ه) التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات *(للنظر)*

و) التقرير السنوي للمفتش العام ومذكرة من المدير التنفيذي بشأنه *(للنظر)*

ز) تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الخسائر المتعلقة بالأغذية، ورد إدارة **البرنامج** عليه *(للنظر)*

ح) تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن زيادة الموارد وخفضها في عمليات الطوارئ، ورد إدارة **البرنامج** عليه *(للنظر)*

[1] سيناقش هذا البند أثناء الدورة.

ط) تقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي *(للنظر)*

ي) تحديث عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 244/70 بشأن رفع السن الإلزامية لإنهاء خدمة موظفي **البرنامج** *(للنظر)*

ك) تقرير المدير التنفيذي عن استخدام المساهمات والإعفاءات من التكاليف (المادتان الثانية عشرة-4 والثالثة عشرة-4 (ح) من اللائحة العامة) *(للعلم)*

7- *تقارير التقييم (للنظر)*

أ) تقرير التقييم السنوي لعام 2017، ورد الإدارة عليه

ب) تقرير موجز عن تقييم سياسة الحماية الإنسانية (2012-2017)، ورد الإدارة عليه

ج) تقرير موجز عن تقييم سياستي **البرنامج** بشأن المبادئ الإنسانية وسبل وصول المساعدات في الفترة 2004-2017، ورد الإدارة عليه

د) تقرير موجز عن تقييم الحافظة القطرية لجمهورية أفريقيا الوسطى (2012 – منتصف 2017)، ورد الإدارة عليه

ه) حالة تنفيذ توصيات التقييم

8- ***المسائل التشغيلية***

أ) الخطط الاستراتيجية القطرية *(للموافقة)*

- أفغانستان (2018-2022)
- دولة بوليفيا المتعددة القوميات (2018-2022)
- مصر (2018-2023)
- كينيا (2018-2023)
- الفلبين (2018-2023)

ب) تحديث شامل عن الخطة الاستراتيجية القطرية لميانمار (2018-2022) *(للنظر)*

ج) تنقيحات الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية والزيادات المقابلة في الميزانية التي جرت الموافقة عليها عن طريق التصويت بالمراسلة *(للعلم)*

- الجمهورية الدومينيكية (يناير/كانون الثاني – ديسمبر/كانون الأول 2018)
- هايتي (يناير/كانون الثاني – يونيو/حزيران 2018)
- نيبال (يناير/كانون الثاني – ديسمبر/كانون الأول 2018)

9- ***المسائل التنظيمية والإجرائية***

- برنامج عمل المجلس التنفيذي لفترة السنتين (2018-2019) *(للعلم)*

10- *مسائل التسيير والإدارة*

أ) كلمة الهيئات الممثلة للموظفين أمام المجلس

ب) تقرير عن خسائر ما بعد التسليم للفترة 1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2017 *(للعلم)*

ج) تحديث عن شراء الأغذية *(للعلم)*[1]

د) تقرير إحصائي عن تشكيل ملاك الموظفين الفنيين الدوليين والفئات العليا *(للعلم)*

ه) التقرير الأمني *(للعلم)*

11- ***ملخص أعمال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي لعام 2018*** *(للموافقة)*

12- *مسائل أخرى*

الجزء الخاص بتكريم السيد William Lacy Swing،
المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة

- تقرير عن الزيارة الميدانية التي قام بها المجلس التنفيذي **للبرنامج** *(للعلم)*
- تقرير شفوي عن الزيارة الميدانية المشتركة للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي *(للعلم)*
- تقرير شفوي عن الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي *(للعلم)*

13- *التحقق من القرارات والتوصيات المعتمدة*